محضر الجلسة رقم 109

التاريخ: الأربعاء 2 ذو الحجة 1444هـ (21 يونيو 2023م).
الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وسبع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة السادسة والأربعين صباحا.
جدول الأعمال: مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، لاسيما الفقرة الأخيرة منه، وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لاسيما المادة 352 منه، وبعد توصل مجلس المستشارين بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021، وعلى إثر تقديم عرض السيدة الرئيس الأول لهذا المجلس حول أعمال المحاكم المالية، في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان، بتاريخ 2 ماي 2023، وبناء على مداولات مكتب المجلس ذات الصلة ومخرجات اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد بتاريخ 6 يونيو 2023، يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة العامة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

وبتنسيق مع مجلس النواب، سيتولى مجلس المستشارين مناقشة المحاور التالية:

1- تتبع الأوراش والإصلاحات الكبرى؛
2- التربية والتكوين والتعليم العالي؛
3- القطاعات الإدارية؛
4- الحكامة الترابية والتنمية المجالية؛
5- أنشطة خاصة بالمجلس الأعلى للحسابات.

وللإشارة، ستخصص لهذه الجلسة حيزا زمنيا إجماليا قدره 180 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة.

وبناء عليه، نبدأ المناقشة وأعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس المحترم، السي حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بأن أتناول الكلمة لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021.

وفي هذا الإطار، لابد في البداية من شكر السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على العرض القيم التي تفضلت بتقديمه أمام البرلمان في جلسة مشتركة.

ولابد كذلك من تثمين المجهودات الجبارة للمجلس الأعلى للحسابات وللمحاكم المالية في سبيل الارتقاء بالرقابة العليا للمالية العمومية ببلادنا.

هذه المجهودات التي تجعلنا اليوم نعتز بنضج تجربة وخبرة المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره مؤسسة دستورية رفيعة، ورائدة في مجال رقابة المالية العمومية، إقليميا وجهويا ودوليا، ومساهمتها في إشاعة ثقافة المساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة، والشكر الموصول كذلك لكافة قضاة المحاكم المالية وجميع الأطر العاملين بها.

وبهذه المناسبة، أود تثمين مراقبة المجلس الأعلى للحسابات لتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح أن الثابت من خلال تقرير المجلس المذكور أن حزب التجمع الوطني للأحرار، كان من بين الأحزاب 18 التي التزمت بالإدلاء بحساباتها داخل الأجل القانوني المحدد في 31 مارس 2022، كما أنه بادر إلى إرجاع مبلغ مليون و71 ألف درهم إلى خزينة الدولة برسم الدعم الممنوح له برسم الاستحقاقات الانتخابية.

مما يثبت وفاء هذا الحزب بالتزاماته والارتقاء بحكامته التدبيرية إلى مستوى الأحزاب الجادة ببلادنا، على خلاف بعض الأحزاب التي لم تقم بإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة، وليس كما ذهب البعض من هؤلاء إلى البحث عن مبررات لانتقاد المجلس الأعلى للحسابات، وهو مؤسسة دستورية مستقلة، قامت بدورها الدستوري من خلال الكشف عن وضعية الأحزاب السياسية ونشر إخلالها بالتزاماتها الإدارية والمالية.

ونحن على يقين، أن هذا النوع من الانتقاد يثبت ميل هؤلاء لانتقاد كل شيء، مهما كان إيجابيا بهدف المزايدات السياسية، وما تنطوي عليه من تبخيس للمؤسسات، وتحريف الواقع والتهرب من المسؤولية.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

قبل التطرق إلى المحاور المحددة لمجلسنا، لابد من التأكيد أننا في حزب التجمع الوطني للأحرار نؤمن بحرمة المال العام، ونعتبره خطا أحمرا، ونتبرأ من

كل مظاهر الفساد، ومن كل من سولت له نفسه الاعتداء على حرمة المال العام.

وفي هذا الإطار، نسجل أن المدة المشمولة بتقرير موضوع المناقشة، مناقشة التقرير هي سنة 2021، وأن هذه السنة كما نعلم جميعا كانت سنة صعبة بكل المقاييس بفعل استمرار تداعيات الجائحة الصحية، وهو ما شكلت تحديات معقدة للتدبير العمومي، مما يستوجب استحضار هذه التحديات ونحن نناقش تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

وهكذا، إذا كان مضمون تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وإذا كنا نثمن هذا المضمون ومنهجية إعداده وخلاصاته وتوصياته، فإننا نسجل أن تركيز التقرير على مظاهر الاختلالات ومظاهر القصور على مستوى التدبير العمومي وتقديم توصيات لمعالجتها، يعطي الانطباع لدى القارئ باستفحال ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وبالتالي الترويج باستنتاجات غير واقعية تعطي صورة قاتمة على واقع التدبير العمومي.

وقد كان بالإمكان تفادي كل هذه المغالطات لو اعتمدت تقارير المحاكم المالية نوعا من التوازن من خلال إبراز مظاهر جودة التدبير العمومي بالمرافق والإدارات موضوع التدقيق والإفتحاص قبل استعراض مظاهر الاختلالات.

وفي هذا الإطار، لابد من التأكيد أن بلادنا تمكنت من تحقيق تراكمات إيجابية على مستوى عقلنة وترشيد الإنفاق العمومي واعتماد إصلاحات جوهرية لمساطر تدبير المال العام، لا يمكن إنكارها أو تجاهلها، ما يزكي ذلك أن الحالات التي اعتبر المجلس الأعلى للحسابات أنها تنطوي على اختلالات جوهرية، وتمت إحالتها على رئاسة النيابة العامة تنحصر فقط في 20 حالة، وقد حدد التقرير أهم الأفعال موضوع الإحالة في صفحته 22.

ويتبين من خلال هذه الحالات أن الأمر يتعلق بحالات محدودة جدا، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستناد عليها للتعميم والترويج لظاهرة الفساد بما يؤدي إليه ذلك من تهويل وتبخيس للمؤسسات وللتدبير العمومي.

صحيح، أننا نطمح في حزب التجمع الوطني للأحرار إلى صفر حالة فساد، لكن هذا رهان صعب المنال على الأقل في المستوى القصير، كونه يتطلب وقتا لتغيير ثقافة المرفق العمومي السائدة وإشاعة ثقافة المساءلة وتأهيل المدبر العمومي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

خصص التقرير حيزا هاما لتتبع أوراش الإصلاحات الكبرى من خلال تطرقه لإصلاح المالية العمومية ومنظومة الحماية الاجتماعية ومنظومة الاستثمار والإصلاح الجبائي وقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، ولئن كان هذا التقرير قد رصد بعض النواقص التي تعتري تدبير هذه الأوراش وقام بتقديم توصيات لتداركها، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن هذه الملاحظات ليس من شأنها التقليل من الأهمية الإستراتيجية لهذه الأوراش، كما أنه ليس من شأنها التشكيك في الحكامة الجيدة لتدبيرها.

وفي هذا الإطار، نود تثمين الاختيار الصائب لهذه الحكومة، لمتابعة ورش الإصلاحات الكبرى في ظل تحديات معقدة وفي عالم تطغى عليه الضبابية واللايقين، بل أن الحكومة بادرت إلى فتح أوراش هيكلية جديدة وإصلاحات إستراتيجية وبمنهجية مبتكرة، وهو ما يجعلنا نؤكد على أن الحكومة لم تنحني أمام الأزمة، بل أنها جعلت منها فرصا ثمينة، من خلال عقدها العزم على القيام بتدبير الشأن العام بكل جدية ومسؤولية.

وفيما يتعلق بملاحظات تقرير المجلس حول التدبير القطاعي، لاسيما قطاع الصحة وقطاع التربية والتكوين والتعليم العالي (الصفحة 42 إلى الصفحة 58)، فإننا نعتبر أن هذه الملاحظات تزكي في أغلبها التشخيص الذي استند إليه البرنامج الانتخابي لحزبنا، من خلال تحديد أولوياته الأساسية في التعليم والصحة والتشغيل، وبالفعل فإنه تفعيلا للبرنامج الحكومي، أولت الحكومة لهذه القطاعات أهمية خاصة مباشرة بعد تنصيبها، من خلال مباشرتها لإصلاحات هيكلية وغير مسبوقة، سواء في قطاع التعليم أو في قطاع الصحة أو في قطاع الاستثمارات.

وبدون الخوض في تفاصيل هذه الإصلاحات، لأن الوقت لا يسمح بذلك، فإنه من المؤكد أن الحكومة استجابت لأغلب توصيات المجلس الأعلى للحسابات، مما يثبت إرادة الحكومة الصادقة في الانفتاح على محيطها المؤسساتي وحرصها على التفاعل الإيجابي مع كل الاقتراحات والملاحظات الجدية الرامية إلى تطوير التدبير العمومي وتحقيق نجاعته.

وإننا على يقين أن الحكومة ستواصل بنفس النفس تفاعلها الإيجابي مع بقية التوصيات الواردة في التقرير.

وتحت عنوان "الحكامة الترابية والتنمية المجالية"، تطرق التقرير إلى تدبير الجهات وإلى أوجه تدبير الجماعات في الوسط القروي، وبعد رصد تداعيات جائحة "كوفيد-19" على تدبير الجماعات الترابية سواء فيما يتعلق بمواردها أو على مستوى ممارسة اختصاصاتها، انتقل التقرير إلى التأكيد على تعزيز وظيفة التخطيط الإستراتيجي بالنسبة للجهات وتنويع مصادر تمويلها، واعتبار الجماعات القروية مجالات ترابية في حاجة إلى مواصلة الجهود لتدارك الخصاص على مستوى مجموعة من الخدمات الأساسية.

وإذا كنا نثمن تشخيص المجالس الجهوية للحسابات حول تدبير الجماعات الترابية بما فيها الجهات، فإننا نعتبر أن التوصيات المقترحة لتدارك مظاهر القصور ومعالجة الخصاص الذي تعاني منه هذه الجماعات، كفيلة بتطوير الحكامة الترابية، مع التأكيد على أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نؤمن بأن الجهوية المتقدمة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن توفير ضمانات تفعيلها يساهم في إعادة تموقع الدولة على المستوى الترابي وتحديث هياكل الدولة وتقوية آليات سياسة القرب ومحو الفوارق المجالية ومحاربة الفقر والهشاشة.

وقد استمعنا يوم أمس فقط لجواب السيد الوزير من هذا المنبر حول الأجندة الحكومية لبناء جهوية قوية، من خلال جملة من التدابير والقرارات غير المسبوقة، وهو ما يجعلنا بدون أي مزايدة نطمئن لمستقبل الجهوية وفق المنظور السامي لصاحب الجلالة نصره الله.

وفيما يتعلق بالجماعات القروية، فإننا نؤكد على ضرورة تمكين هذه الجماعات من الوسائل الضرورية للقيام بمهامها التنموية لاسيما من خلال مراجعة توزيع حصة الضريبة على القيمة المضافة وتقوية قدرات الجماعات الفقيرة من أجل تنمية مواردها الذاتية وتعزيز بنياتها التحتية وتوسيع شبكة خدماتها.

في الأخير، أود أن أختم هذه المداخلة بثلاث اقتراحات:

- ✓ الاقتراح الأول: يتعلق بالتسريع بمراجعة القانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية بعد أكثر من 20 سنة، من أجل تحيينها وتطوير صلاحيات المحاكم المالية بما يستجيب لمستجدات دستور 2011 ولمتطلبات المراقبة العليا للمالية العمومية في ظل التحولات الرقمية والمتغيرات السوسيو اقتصادية؛
- ✓ الاقتراح الثاني: الحرص على ضمان ارتقائية عملية التفتيش والتدقيق والافتحاص لكل المتدخلين في هذه العمليات، بما يكفل جعل هذه العمليات مناسبة للمواكبة والخبرة والاستشارة وليس فقط عملية للكشف على الأخطاء وزجرها؛
- ✓ الاقتراح الثالث: نقترح حذف كلمة "تبديد" من الفصل 241 من القانون الجنائي تفاديا لأي توسع في تأويل هاذ المصطلح، والاستناد إليه لتأسيس متابعة النيابة العامة للمدبرين العموميين بالاستناد على ملاحظات، عادة ما تكون غير دقيقة في تقارير المحاكم المالية، وعادة ما تتعلق بأخطاء في التدبير وليس بمخالفات ذات طابع جنحي أو جنائي.

هاذ الإقتراح يستند إلى كون المدبرين العموميين لاسيما على المستوى الترابي بما فيهم رؤساء الجماعات الترابية، أصبحوا بكل صراحة بمثابة متهمين في حالة سراح، وأن شبح الاعتقال يطاردهم في أي وقت.

ففي أغلب المتابعات يتأسس صك الإتهام على تبديد أموال عمومية، طبقا للفصل 241 من القانون الجنائي، وكون هاذ المصطلح يتسم بعدم الدقة، يتسم بالتمطيط فإنه عادة ما يشمل أخطاء تتعلق بالتدبير فقط، وهذه الأخطاء ينتفي فيها عادة القصد الجنائي، فتتم المتابعات بالاستناد إلى تقارير للمحاكم المالية بناء على شكايات في الغالب تنطوي على تصفية حسابات أو تكون لأهداف انتقامية، وهذا ما يشوش على التدبير العمومي على المستوى الترابي.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد لحسن الحسناوي:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار التفاعل مع العرض القيم الذي تقدمت به السيدة المحترمة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، تفعيلا لأحكام الفصل 148 من الدستور والمادة 352 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر هذه المناقشة فرصة لتفعيل الدستور، وآلية أساسية لتفعيل مبدأ المساءلة البرلمانية وإسهاما في تعميق النقاش العمومي حول مختلف الإشكالات المرتبطة بالسياسات العمومية والقطاعية، وهي فرصة كذلك لممثلي الأمة لتقديم الاقتراحات والبدائل الممكنة لضمان حكامة الإنفاق العمومي، بما ينعكس إيجابا على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس المحترم،

نحن في فريقنا نثمن الدور الهام الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات على مستوى مهمة الرقابة العليا على المالية العمومية، وحماية قيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وعلى نجاعة تدخلات المجالس الجهوية للحسابات المنوط بها دستوريا مراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية الأخرى، ونشيد بالمقاربة التشاركية التي أطلقها المجلس بمناسبة اعتماد إستراتيجيته الممتدة لسنوات (2022 – 2026) والتي ترتكز على مقاربة النتائج والأثر على حياة المواطن، بما يعني حسن الاستجابة لانشغالات وانتظارات المؤسسة التشريعية ومختلف الفاعلين والمواطنين.

كما ننوه بالمنهجية التي اشتغل بها المجلس الأعلى للحسابات بمناسبة إعداد تقريره لسنة 2021، والذي تضمن ولأول مرة نتائج مهام التتبع التي شرعت فيها المحاكم المالية والمتعلقة بأوراش الإصلاحات الكبرى المهيكلة التي انخرطت فيها بلادنا، بما يدل على راهنية التقرير واستشرافه للمستقبل، ومن تم نوصي بضرورة تتبع الملاحظات والتوصيات الواردة في هذا التقرير وفي التقارير السنوية القادمة.

السيد الرئيس المحترم،

نغتنم هذه المناسبة لنجدد في فريقنا التنويه بالجهود الجبارة التي يقوم بها قضاة وأطر المجلس رغم الإكراهات والتحديات المختلفة.

وهي مناسبة كذلك، نجدد من خلالها مطالبنا للحكومة بضرورة العمل على الرفع من حجم الدعم والميزانية والأطر، ومختلف الموارد البشرية والمادية واللوجيستيكية للمجلس، حتى يتسنى له القيام بأدواره على أحسن وجه، ويسهم في تعزيز حكامة التدبير المالي والإداري في القطاعات العمومية

والأحزاب السياسية والجمعيات ومختلف الجهات التي تتصرف في المال العام.

السيدة الرئيس المحترمة؛

نغتنم فرصة مناقشة هذا التقرير لنتوقف على السياق الذي أنجز فيه أو المرحلة التي غطاها، وذلك للتأكيد على إيجابية روح الالتزام والتضامن والتعبئة الجماعية والمواطنة الحقة التي أبان عنها المغاربة في مرحلة وباء "كوفيد-19".

وفي نفس الوقت، ننوه بتدخل الحكومة لحماية المواطنين خلال مرحلة ما بعد كورونا، من خلال مضاعفة الدعم لبعض المنتجات الأساسية مثل غاز البوتان والدقيق والسكر والذي بلغت كلفته ما يناهز 42 مليار درهم، وكذا من خلال دعم أسعار النقل بمبلغ وصل إلى 4.4 مليار درهم سنة 2022.

كما نثمن عاليا مجهود الحكومة للرفع من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب، تجسد في الخروج من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI[1])، وكذا حصول بلدنا في بداية أبريل من هذه السنة على خط الائتمان المرن بقيمة 5 مليار دولار إثر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

السيد الرئيس المحترم،

وإذ نسجل عدم كفاية الزمن المخصص لمناقشة هذا التقرير الذي يشمل ما مجموعه 200 مهمة رقابية، فإننا سنقتصر في فريق الأصالة والمعاصرة على مناقشة جزء من المحاور المخصصة لمجلس المستشارين، والتي تهم المحورين التاليين:

أولا، ورش تعميم الحماية الاجتماعية:

لقد حضي ورش تعميم الحماية الاجتماعية بالتتبع من طرف المجلس، والذي شكل خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش لسنة 2020 نقطة تحول كبرى في مسار بلادنا، حيث دعا جلالته إلى تعميم الحماية الاجتماعية محددا المعالم الكبرى لهذا المشروع الملكي الطموح، وبهذه المناسبة نثمن الدور الطلائعي للحكومة التي تشتغل بكل جدية ومسؤولية من أجل حسن تنفيذ التعليمات الملكية وتنزيل القانون الإطار عبر إطلاق إصلاحات مؤسساتية تجسدت في التوقيع أمام صاحب الجلالة، على ثلاث اتفاقيات-إطار من قبل القطاعات الوزارية المعنية، ليشمل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض مجموعة من الفئات غير المستفيدة والبالغ عددها حوالي ثلاثة ملايين.

كما عملت الحكومة على تعبئة الميزانية العامة للدولة لتعميم الحماية الاجتماعية عبر تخصيص مبلغ سنوي إجمالي قدره 51 مليار درهم.

وفي هذا المحور نشيد بتوصيات المجلس الأعلى للحسابات والتي تدعو إلى تسريع وثيرة الإصلاحات التشريعية وضرورة تطوير وتأهيل العرض الصحي الوطني من حيث الموارد البشرية وعرض العلاجات وتجويد خدمات القطاع العام.

ثانيا، محور التشجيع على الاستثمار:

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نتفاعل إيجابا مع هذا التقرير، وخاصة في شقه المتعلق بتقييم منظومة الاستثمار، خاصة التوصيات التي تهم تسريع تفعيل الإطار الجديد للاستثمار والتي تعتبر مدخلا أساسيا لتحفيز النمو وخلق الثروة وتحقيق التوزيع المجالي الأكثر توازنا لها، بما يتوافق مع الإطار المرجعي الذي وضعه صاحب الجلالة في خطابه أمام البرلمان بتاريخ 14 أكتوبر 2022، وبما يستجيب كذلك لتوصيات التقرير النموذج التنموي الجديد.

وبهذه المناسبة نثمن عاليا المجهود الحكومي المتمثل في تشجيع الاستثمار تحقيقا للتنمية وخلق فرص الشغل للجميع.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نذهب إلى التأكيد على جدية الملاحظات الواردة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات بخصوص تنزيل ورش إصلاح منظومة الاستثمار، وتسريع استكمال إصلاح إطاره التحفيزي، موازاة مع تبسيط المساطر الإدارية، مع التفكير في رؤية مستجدة وتفاعلية لمعالجة العوائق التي تواجه المستثمرين.

وفي هذا الإطار، نجدد دعوتنا للحكومة ولكل الأطراف المعنية، إلى حسن تنفيذ وتتبع تنزيل وتقييم هذا الورش الاستراتيجي بما يرفع من حجم الاستثمارات ويزيد من مناصب الشغل في إطار مقاربة شمولية تضمن العدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وإذ ننوه بالمجهود الجبار المبذول من طرف كل قاضيات وقضاة وأطر وموظفي المجلس، فإننا بالمقابل نثير الانتباه إلى بعض الملاحظات التي من شأنها الوصول إلى المبتغى الدستوري لعمل المجلس، وهي كما يلي:

1- لابد من الرفع من الموارد البشرية كي يستطيع المجلس تنفيذ البرامج المعلنة؛

2- ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لأعمال الرقابة التي يطلقها المجلس، والتي تستجيب لانشغالات وانتظارات الأطراف المعنية والفاعلين الاقتصاديين والرأي العام والمواطنين، بسبب الموضوعية والنزاهة اللتين يتميز بهما المجلس؛

3- يجب أن نتعاون مع المجلس لكي يحقق بالإضافة إلى الكشف عن الاختلالات المالية والتدبيرية، تقييم مستويات تنزيل البرامج والمساعدة على تنزيل السياسات العمومية وأثرها على المستوى المعيشي للمواطن.

السيد الرئيس المحترم،

ختاما، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نؤكد أنه على الرغم من إكراهات الظرفية الحالية، الدولية والوطنية، فلا سبيل أمام بلادنا سوى العمل على تسريع وثيرة التنمية ضمن التوجهات الأساسية للنموذج التنموي الجديد، والاستفادة في ذلك من المكاسب والإصلاحات التي تعيشها بلادنا، اعتمادا على ركيزة الاستقرار السياسي والأمن والأمان، ووضوح الإصلاحات

[1] **G**roupe d'**A**ction **F**inancière **I**nternationale

الهيكلية ومصداقية المغرب في المعاملات مع المؤسسات الدولية وجاذبية مناخ الأعمال والاستفادة من عمق واستراتيجية الأوراش الإصلاحية الكبرى التي يقودها جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره وأطال بقاءه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للمساهمة في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسنا الموقر، وذلك تفعيلا للمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور، ولا تفوتني هذه المناسبة دون أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيدة الرئيس الأول وقضاة وأطر المحاكم المالية الذين يضطلعون بدور هام ومركزي في الحفاظ على المال العام.

غير خاف عن الجميع أن شساعة المجال موضوع المراقبة وتعدد مهام ووظائف القاضي المالي، إضافة إلى ضعف التأطير البشري من الناحية الكمية بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، يشكل وبحق أحد أكبر العوامل التي تحد من عمل القاضي المالي، والتي تحول دون تحقيق الرهانات والأهداف المحددة، سواء تعلق الأمر بحماية المال العام وصيانته أو فيما يتعلق بالأدوار والاختصاصات الحديثة التي أسندت إليه.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى العمل على توفير الوسائل المادية والبشرية الكافية، لضمان نجاح المحاكم المالية في أداء مهامها وتجاوز الصعوبات التي تعترضها والاهتمام بظروف العاملين بها وخلق المحفزات المادية والمعنوية التشجيعية لهم.

حضرات السيدات والسادة،

إننا اليوم أمام إحدى المحطات الدستورية المهمة لتفعيل مبدأ المساءلة والإسهام في تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول إشكاليات التدبير العمومي وتنزيل السياسات والبرامج العمومية وتقييمها ورصد الاختلالات التي قد تعتريها والإسهام في الدفع قدما بعمل المحاكم المالية ضمن مسار تطور الرقابة العليا على المالية العمومية في بلادنا.

واليوم، ونحن نستحضر الإرهاصات الأولى من ميثاق المجلس الأعلى للحسابات، مرورا بمختلف المحطات والأحداث التي توجت بدسترة هذه المؤسسة، بعد المذكرة التاريخية لحزبنا، المرفوعة إلى الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه سنة 1991، نعتبر أن مناقشة التقرير السنوي لسنة 2021 هو فرصة لتعزيز الممارسة الديمقراطية ببلادنا، وتكريس التعاون البناء والهادف بين مجلس المستشارين وهيئات الرقابة العليا.

وبالنظر إلى تعدد تدخلات المجلس وتعدد المجالات وهيئات المراقبة وترشيدا للزمن الرقابي، سأحصر مداخلتي في بعض القضايا ذات الأولوية، وأولاها على مستوى منظومة الحماية الاجتماعية، فالأكيد أن بلادنا قد شهدت تطورا ملحوظا بالنظر للعديد من البرامج والإصلاحات التي تروم أساسا تنمية وتعزيز الرأسمال البشري ومكافحة الفقر وتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية، ولابد أن نسجل في هذا الصدد المجهود التشريعي والتنظيمي غير المسبوق في إعداد الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية.

غير أنه ومهما وتعددت وتنامت أهمية المنجزات المحققة في باب الحماية الاجتماعية فهي لازالت تطرح تحديات يتعين مواصلة المجهودات من أجل تحويلها إلى فرص حقيقية للنمو وإصلاح الدولة وتقوية أدوارها الاجتماعية.

وباستحضار الملاحظات التي قدمها التقرير، فإننا ومن منطلق إرادتنا للمساهمة في مواصلة تفعيل وإنجاح هذا الورش الملكي الاستراتيجي التنموي، نعتبر أن مواصلة مسار إنجاح الحماية الاجتماعية وتحسين شروط ولوج المواطنين إلى الخدمات الصحية، يستوجب فضلا عن ما سبق العمل بالأساس على تأهيل حقيقي للنظام الصحي الوطني وتجاوز النواقص المتراكمة منذ سنوات، من خلال توجيه السياسات العمومية إلى ضمان توفير عرض صحي عادل ومنصف على مستوى مجموع تراب المملكة، بما يحد من التفاوتات المجالية، من خلال إحداث وتوطين البنيات التحتية والمنشآت الصحية، وكذا التجهيزات البيو-طبية في إطار خريطة صحية جهوية للقطاع العام والخاص تسمح بتحديد أولويات الاستثمار في مجال الصحة والحماية الاجتماعية على مستوى كل جهة، بما يسهم في تعزيز العرض الصحي الجهوي وتقليص الفوارق الاجتماعية.

وهنا لابد من العمل على وضع تدابير مشجعة تحفيزية بتوجيه الاستثمار العمومي والخاص نحو الجهات التي تعرف خصاص في الخدمات الصحية وفقا لدفتر تحملات دقيقة.

ولعل الأمر، حضرات السيدات والسادة، يحيلنا على موضوع من الأهمية بما كان ذلك المتعلق بإصلاح منظومة الاستثمار في المغرب الذي وجد ضمن الأولويات الإستراتيجية للحكومات المتعاقبة، بالنظر لدوره في تحسين جاذبية المملكة وتعبئة رافعات تحفيز الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين المغاربة والأجانب.

ولئن كنا نعتبر أن تقرير المجلس قد توفق في تحديد عوائق الاستثمار، خصوصا منها المعيقات المرتبطة بالقطاع غير المهيكل وتقليص كلفة عوامل

الإنتاج، فإننا نزيد على ذلك بالتأكيد على أهمية التطورات المسجلة على مستوى نفقات الاستثمار والرفع من حصتها من الناتج الداخلي الخام في سياق مواكبة الأوراش الكبرى، غير أن ذلك لا ينبغي أن يحجب عنا معضلة العجز الكبير المسجل خلال السنوات الأخيرة فيما يخص إنجاز البرامج الاستثمارية والذي يؤثر على التكلفة الإجمالية للمشاريع وفعاليتها، ذلك أن عددا من التقارير تشير إلى مردودية المشاريع الاستثمارية في المغرب تبقى الأضعف مقارنة بالدول التي تنتمي لنفس تصنيفها الدولي، ونتمنى من الحكومة أن تتجاوز هذا العائق خصوصا في ظل معطيين مهمين محفزين ومساعدين:

- الأول يتعلق بما يتيحه صندوق محمد السادس للاستثمار؛
- والثاني يتعلق بتوجه الحكومة نحو تنزيل الرؤية الملكية بشأن التعاقد الوطني للاستثمار مع القطاعين الخاص والبنكي.

حضرات السيدات والسادة،

وعلى صعيد التدبير الجهوي وفي سياق مواصلة التنزيل التدريجي للجهوية المتقدمة الذي نعتبره في الفريق الاستقلالي أهم مداخل لتحقيق التنمية المندمجة ولإرساء عدالة مجالية واجتماعية، فقد كشف التقرير في هذا الصدد عن استمرار عدم تناسب الموارد المخصصة للجماعات الترابية وخصوصا المجالس الجهوية والاختصاصات المنوطة بها.

ومن الموضوعي أن نستحضر في هذا الصدد وبتقدير بالغ التزام الحكومة الحالية بتجاوز المعضلات التي يسجلها التقرير، خصوصا على مستوى مواصلة تفعيل الجهوية المتقدمة، وهذا ما استمعنا إليه البارح في حصة الأسئلة الموجهة إلى رئيس الحكومة من خلال تخصيص غلاف مالي يناهز 10 مليار درهم سنويا لاستكمال تنزيل هذا الورش الاستراتيجي وتأهيل المجالس الجهوية للوفاء بالتزاماتها، وهو ما من شأنه أن يسهم في تقليل التفاوتات المجالية والمساهمة في رفع التحديات التنموية الكبرى التي تعرفها البلاد، وهو هدف يقتضي مواكبته بحلول عملية للعديد من الإشكالات المطروحة، منها:

- ✓ أولا، حل إشكالية الخصاص الكبير في الأطر والموارد البشرية المؤهلة والكفأة بالجهات والجماعات الترابية للارتقاء بمنتوج الهيئات اللامركزية الترابية، ذلك أن نسبة التأطير بالجهات تظل جد ضعيفة؛
- ✓ ثانيا، مراجعة المعايير المعتمدة لتوزيع موارد صندوق التضامن بين الجهات بالتنسيق مع مجلس المستشارين الذي يضطلع بوظيفة تمثيلية الجهات والجماعات الترابية، طبقا للفصل 137 من الدستور؛
- ✓ ثالثا، الإنصاف والعدالة في توزيع الاستثمار العمومي، بما يسهم في بلوغ تنمية مجالية متوازنة بين الجهات.

حضرات السيدات والسادة،

ونظرا لضيق الوقت، اسمحوا لي أن أعرج على موضوع لا يقل أهمية، يرتبط **بقطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي**، ويبدو منذ الوهلة الأولى أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات قد وضع الأصبع على الكثير من الأعطاب، كاشفا عن أرقام صادمة ومؤسفة تسائل الحكومات السابقة وتستوجب من القطاعات الوزارية العمل وبشكل مستعجل لإيجاد حلول لبعض الأعطاب والأعراض المرضية الذي يعانيها القطاع، والتي نعتبرها نتيجة حتمية لغياب الحكامة الجيدة، في العديد من مجالات هذا القطاع.

إن الحقيقة البادية للعيان وهي أن الاختلالات كانت السمة الغالبة للتدبير العمومي الموجه لخدمة البسطاء من هذا الوطن، فالاختلالات التي رصدها المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات بخصوص قطاع التربية الوطنية، تكشف على أن طلب التعليم العمومي أضحى في الكثير من الأحيان مشهدا من مشاهد المعاناة والعذاب، والمواطن البسيط يوجد بين مطرقة الخدمات التعليمية العمومية الضعيفة، وبين جشع مؤسسات التعليم الخاص.

فهل يعقل أن بلادنا تسعى للالتحاق بالدول الصاعدة، لا تزال تعرف أحد الظواهر الغريبة والعجيبة، وهي ارتفاع ظاهرة الغياب، حيث سجل هذا المؤشر ارتفاعا خطيرا بلغ 207.463 يوم غياب خلال السنة الدراسية 2020 و2021.

وإجمالا، أمكن القول أن التقرير، ومادام يتعرض لسنة 2021، فهو يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن سوء حكامة القطاع في السابق قد أفضى إلى نتائج كارثية، كما وكيفا، فلا نحن نجحنا في تحقيق الأهداف التي التزمنا بها دوليا فيما يخص تعميم التمدرس واستكمال التلاميذ للسلك الابتدائي والسلك الإعدادي، وغيرها من الالتزامات، ولا نحن نجحنا في تجويد التعليم في بلادنا ليصير منتجا ومساهما أوليا في خلق الثروة والشغل.

ختاما، نهنئ أنفسنا بهذا المنتوج الرقابي، ونؤكد أن تجويد الرقابة العليا على منظومة التدبير العمومي في كافة أبعادها يجب تضافر وجهود وإرادة المتدخلين من أجل تفعيل التوصيات التي تضمنها تقرير المحاكم المالية.

شكرا.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

<u>المستشار السيد مبارك السباعي:</u>

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي في هذه الجلسة الدستورية بمجلسنا الموقر للمساهمة في مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021، طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور والمادة 352 من النظام

الداخلي لمجلس المستشارين، تجسيدا لمرحلة جديدة ضمن مسار تطور الرقابة العليا على المالية العمومية ببلادنا.

وقبل ذلك، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم باسم الفريق الحركي بالشكر الجزيل للسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، ولقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية، مركزيا وجهويا، على ما يبذلونه من مجهودات، بكل مسؤولية وروح وطنية عالية، ومن أجل ممارسة وظيفتهم الرقابية وإعداد التقارير السنوية بشكل منتظم، هذه التقارير التي لا محالة تشكل أرضية أساسية للبرلمان لتقييم وتقويم السياسات العمومية للحكومة وعمل مؤسسات القطاع العام وممارسة دوره الرقابي.

وفي هذا الإطار، نجدد في الفريق الحركي دعوتنا الجهاز التنفيذي إلى رصد المزيد من الاعتمادات والإمكانيات المالية وتوفير الموارد البشرية المؤهلة حتى يتمكن المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية من ممارسة مهامها بكل أريحية وعلى أكمل وجه.

السيد الرئيس المحترم،

ولأن المجال لا يتسع للخوض في جميع القطاعات والمحاور التي تضمنها هذا التقرير الهام، سنكتفي بمناقشة القطاعات ذات البعد الاجتماعي والتنموي والمالي، بتصور مبني على مساءلة أثر مضمون التقرير على السياسات العمومية للحكومة، وقياس منسوب الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس المحترم،

بعيدا عن لغة التشخيص ومن منطلق التقييم والتقويم، ومن باب الواقعية التي تميزنا دائما في الحركة الشعبية، وفي إطار التفاعل الإيجابي مع توصيات التقرير، نؤكد على أن أساس إصلاح المالية العمومية ومدخله هو تطوير منهجية التدبير والخروج من المنظور المحاسبتي الضيق إلى منظور سياسي منتج للحلول في مجال تنويع الموارد، ونهج أسلوب التدبير القائم على النتائج وليس الوسائل كمنهجية كلاسيكية.

وفي هذا الإطار، نعتبر أن إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة يجب أن تتم وفق مقاربة شمولية ومندمجة مرتكزة أساسا على النتائج وتوطين المشاريع برؤية جهوية.

السيد الرئيس المحترم،

ولأن إصلاح المالية العمومية رهين بإصلاحات هيكلية كبرى، نسجل في الفريق الحركي تأخر الحكومة في تقديم وصفاتها لإصلاح أنظمة التقاعد المقبلة على الإفلاس، وضمانا لديمومتها على المديين المتوسط والبعيد وللحفاظ على توازناتها المالية.

ندعو الحكومة إلى التعجيل بإرساء وتنزيل الإصلاح الهيكلي لأنظمة التقاعد، لاسيما ونحن مقبلون على تعميم وتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد في أفق سنة 2025 في إطار ورش تعميم الحماية الاجتماعية، بعيدا طبعا عن الحلول السهلة المنهكة لجيوب الأجراء والموظفين.

من جانب أخر، وبخصوص ملف الحماية الاجتماعية، ندعو الحكومة مجددا إلى اعتماد آليات التمويل الكفيلة بضمان استدامة واستمرارية هذا الورش الإستراتيجي، خصوصا وأن نقل المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" نحو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عرف ولازال يعرف اختلالات وإشكاليات ينبغي على الحكومة الانكباب على معالجتها آنيا، ونعتبر أيضا أن نجاح هذا الورش رهين بالتعجيل بإصلاح المؤسسات الاستشفائية بجميع مستوياتها المحلية والإقليمية والجهوية والجامعية، وتوفير الموارد البشرية وتوزيعها في إطار عدالة مجالية حقيقية منصفة.

أما بالنسبة للإصلاح الجبائي، فإننا نجدد دعوة الحكومة إلى رفيع وتيرة تنزيل القانون الإطار رقم 69.19 الذي حدد توجهات الإصلاح وأهدافه وآليات تنزيله، بما يضمن العدالة الضريبية اجتماعيا ومجاليا.

فالمطلوب اليوم هو مباشرة إصلاح الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة على غرار إصلاح الضريبة على الشركات الذي بدأت الحكومة في تنزيله في قانوني المالية لسنتي 2022 و2023.

أما بخصوص الاستثمار، ولأنه يكتسي أهمية قصوى في تحريك الدورة الاقتصادية وخلق الثروة وإنتاج فرص الشغل، فإننا نعتبر أن الإطار القانوني المؤطر للاستثمار رغم أهميته، فهو غير كافي لتحسين جاذبية المملكة لدى المستثمر، بل يستلزم الأمر كذلك اعتماد استراتيجية وطنية متكاملة ومندمجة وشاملة، بعيدا عن المقاربة القطاعية المعتمدة حاليا، أساسها تعبئة أكبر للاستثمار الخاص الذي لازال ضعيفا لا يتعدى ثلث الجهد الاستثماري الإجمالي مقابل الثلثين للاستثمار العمومي، وتقليص عدد المتدخلين المؤسساتيين في منظومة الاستثمار وطنيا وقطاعيا ومحليا، وكذلك التغلب على معيقات الاستثمار ذات الصلة بالعقار والتمويل وكلفة عوامل الإنتاج ومنافسة القطاع غير المهيكل.

السيد الرئيس المحترم،

أما بالنسبة لأوجه تدبير الجماعات في الوسط القروي، وفي إطار تفاعلنا مع التوصيات الواردة في التقرير نؤكد أنها تنسجم مع منظورنا في الحركة الشعبية بخصوص التنمية القروية والمجالية وتعزيز الآليات المالية للجماعات القروية التي تحتاج إلى مراجعة معايير تحديد ميزانياتها، على ضوء تطوير الحكامة الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

وحيث أن للجهات مكانة الصدارة في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية، وفقا للفصل 143 من الدستور، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي، وتنويع مصادر التمويل في تدبير الجهات عبر إعادة النظر في المقتضيات القانونية المؤطرة لها بشكل يمكن من رسم حدود أكثر دقة لاختصاصاتها، وتقليص التداخل مع اختصاصات الفاعلين الترابيين الآخرين.

كما نجدد في الفريق الحركي التأكيد على ضرورة التعجيل بنقل

الاختصاصات نحو الجهات مع نقل الموارد المالية والبشرية موازاة مع ذلك، كما ندعو الحكومة إلى إصلاح حقيقي لنظام جبايات الجماعات الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

بالرغم من الإصلاحات التي عرفتها ولازالت تعرفها المنظومة التعليمية، إلا أن التقرير سجل اختلالات وإشكاليات ذات أثر على مردودية المنظومة التربوية، متعلقة أساسا بغياب التوازن في توزيع أطر التدريس بين الأكاديميات الجهوية والمندوبيات الإقليمية على الرغم من اعتماد لامركزية التوظيف والذي نجدد بصدده دعوتنا إلى الانتقال من هذا النظام الهش في التوظيف إلى خيار التوظيف الجهوي العمومي من خلال تأصيله قانونيا.

أما بالنسبة للنقل المدرسي، فالنقائص والاختلالات متعددة، مرتبطة أساسا بالحكامة وتسيير المرفق، وفي نظرنا في الفريق الحركي فالمدخل الأساسي لمعالجة الإشكالية هو تعميم المدارس الجماعاتية كمركبات تربوية مندمجة، جامعة لكل متطلبات ومستلزمات التلاميذ من مدارس ومطاعم ومكتبات وملاعب رياضية وداخليات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

اليوم السيد المستشار 7 دقايق ونصف عندكم، بالأمس كانت 6 دقايق.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما جرت العادة في كل مناسبة دستورية يحتضنها مجلس المستشارين ويكون ضيفها المجلس الأعلى للحسابات، نجد أنفسنا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين نولي أهمية بالغة لتتبع والتفاعل في نفس الوقت مع عرض السيدة رئيس المجلس الأعلى للحسابات نظرا لما يمنحه عرضها لنا من تملك رؤية تقريرية عن قضايا موضوعاتية تجعلنا نقف بوعي على واقع حال مؤسساتنا ومجالسنا المنتخبة، تسمح لنا وتساعدنا على بلورة تصور متكامل سياسيا لقضايا وطننا العزيز، وهو فعل تعودنا عليه في حضرة المجلس الأعلى للحسابات في كل مناسبة دستورية، تكشف بالملموس المنهج التشاركي الذي تقوم عليه هذه المؤسسة الوطنية، مكرسة في نفس الوقت تحقيق مبدأ الحق في المعلومة.

السيد الرئيس،

إن تعاطينا مع تقرير المجلس الأعلى للحسابات المعروض أمامنا لن يخرج عن المنهجية التي تبناها المجلس نفسه في إعداد تقريره، من منطلق أننا نناقش وضع مؤسستنا ومعه مستقبل بلادنا في علاقة جدلية، حتى تكون جاهزة مستعدة لكل التحديات التي تواجهها على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

فإن كان تقرير المجلس الأعلى للحسابات قد ارتبط زمنيا بشكل مباشر بظرفية خروج العالم من تداعيات أزمة "كوفيد-19"، فإن التداعيات المستجدة على المستوى الدولي صارت أكثر حدة وأكثر تأثيرا على كل دول العالم ومن بينها مملكتنا الشريفة.

فقد عرف العالم مباشرة بعد أزمة الجائحة والجهود المبذولة للتشافي من تداعياتها، بروز صراع علني وطاحن، كانت أولى علاماته الحرب الروسية الأوكرانية وما فرضته من وضع اقتصادي عالمي ينحو نحو التأزيم للدول ذات الموارد المحدودة وخاصة بالقارة الإفريقية، والذي لم تسلم منه حتى القارة الأوربية التي تتخبط في مواقف متباينة نتيجة غياب منطق الاتحاد والعودة إلى منطق المصلحة الوطنية الضيقة تحت عنوان "السيادة الاقتصادية" و"السيادة الطاقية".

ونحن في المغرب كنا ولا زلنا، وهذا قدرنا بحكم موقعنا الجغرافي وعراقة تاريخ دولتنا، أن نكون من بين المتأثرين بكل ما يجري حولنا في العالم، وهو ما يفرض علينا أن نكون في مستوى اللحظة التاريخية، عنوانها الوطن أولا وأخيرا، عبر جبهة داخلية قوية وعبر مؤسسات قوية ذاتيا وموضوعيا.

السيد الرئيس،

لن نعيد في تدخلنا ما تضمنه التقرير من أرقام وإشهادات، بل سنتفاعل بشكل إيجابي مع كل توصياته التي شملت المحاور الموضوعاتية لعرض السيدة رئيس المجلس الأعلى للحسابات، والتي نؤكد مرة أخرى أنها لن تخرج عن ضرورة توفر الإرادة السياسية والجرأة المطلوبة.

لقد سلط التقرير في باب الأوراش الكبرى وبخصوص أنظمة التقاعد، رغم كل المجهودات المبذولة، عن واقع العجز الذي يضرب الصناديق الثلاث مما يهدد بديمومة هذه الأنظمة على المدى الطويل وفي نفس الوقت على المالية العامة، وهنا ما يثير الإنتباه، وحسب تقرير المجلس الأعلى وإن كان بلغة لطيفة فإن الأمر يتطلب مواصلة ورش الإصلاح الهيكلي الموجود أصلا والذي تم الاشتغال عليه كمدخل للحل في أفق توسيع الانخراط سنة 2025.

وقف عمل المجلس الأعلى على المطالبة الدائمة وفي كل تقرير يقدمه طيلة نشأته على الحث على تنزيل التوصيات والإجراءات الضرورية، وهنا نتساءل لماذا تجد مؤسساتنا صعوبة أو خوفا من تنزيل الإصلاح؟ وتكريس مبدأ الشفافية والوضوح؟

السيد الرئيس،

حظيت الجماعات الترابية بتشخيص دقيق من لدن المجلس الأعلى للحسابات وبمتابعة احترافية، مسلطة الضوء على الآثار السلبية لجائحة

"كوفيد-19" على الجماعات الترابية من حيث ثلاثية العناصر التي أبرزت انخفاض المداخيل الجماعية وهي مداخيل المرافق المباشرة من الأسواق والمقاهي والمطاعم والمحطات الطرقية، وتنفيذ الطلبيات العمومية والعقود الاتفاقية، وهذا الوضع يدعونا مستقبلا إلى الانتقال للاشتغال الرقمي ليشمل كل المرافق التي لها علاقة بالمواطنين ومشاكلهم وحاجياتهم.

السيد الرئيس،

كنا دائما في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين نعتبر أن أية تنمية اقتصادية وتنموية بصفة عامة لن تمر ولن تنجح دون معالجة منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي، باعتبار التنمية في العنصر البشري مدخلا لتنمية شاملة مركزها الإنسان وهدفها الإنسان.

لقد شخص التقرير بين أيدينا محاور قطاع التربية والتكوين من حيث العنصر البشري ومن حيث نقط واقع النقل المدرسي في العالم القروي، ووقف على مستنتجات تجربة التعليم عن بعد.

فإننا في الفريق الاشتراكي، نؤكد أهمية تنزيل كل التوصيات تنزيلا إراديا ضروريا ومستعجلا من أجل خلق أجيال قادرة على المساهمة المجتمعية وفق ثلاثية الإبداع والعطاء والابتكار، نؤكد أن إعادة الاعتبار للتعليم العمومي يبقى رهاننا نحو مجتمع المواطنة وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس،

نعتبر أنفسنا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين مسؤولين الى جانب الحكومة، ولو من موقع المعارضة، مطالبين بتنزيل مخرجات تقرير المجلس الأعلى للحسابات الموضوع بين أيدينا والمرفوع قبلا إلى حضرة صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله ونصره، مطالبين بتفعيل دورنا الرقابي إلى جانب كل الأطراف التشريعية حتى نكون في مستوى متطلبات اللحظة، وحتى نكون بذلك نفقأ أعين كل الأعداء المتربصين بوطننا العزيز، ونكون كذلك نعد بلادنا للاشتغال على أولويات أخرى تستهدف تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، تكريسا للدولة الاجتماعية الكفيلة بجعل المواطن في صلب العمل الحكومي وفي قلب العمل التشريعي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة مجلس المستشارين لعرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، والذي قدمته أمام الجلسة المشتركة بين مجلسي البرلمان المنعقدة بتاريخ 02 ماي 2023.

وقد اخترنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نتدخل في محور **"الموارد البشرية العاملة بقطاع التربية الوطنية"**، وذلك بعد أن تدخلنا في محور **"الصحة والعمل الاجتماعي"** خلال السنة الماضية.

ولا يسعنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إلا أن نجدد التنويه بالعمل الوطني الكبير الذي تقوم به المحاكم المالية في بلادنا، والتي تضطلع بأدوار جوهرية في متابعة حكامة التدبير العمومي وحماية المال العام من التبذير والتبديد.

ونؤكد أننا سنعمل على حسن استثمار المعطيات والخلاصات، بل والملاحظات المهمة التي تضمنها عرض السيدة الرئيس الأول في مهامنا الدستورية سواء منها التشريعية أو الرقابية.

السيد الرئيس،

لئن كانت ضرورة التنسيق ما بين المجلسين تفرض مناقشة مجلسنا لمواضيع دون أخرى، ولئن كانت كذلك ضوابط النظام الداخلي تمنحنا حيزا زمنيا محدودا لمناقشة مواضيع بالغة الأهمية، فإن ذلك لا يمنع من ضرورة الإشادة بمضامين سواء التقرير السنوي للمجلس لسنة 2021، أو بمضامين عرض السيدة الرئيس الأول.

وعطفا على ذلك، فإن مداخلتنا اليوم سوف نحاول من خلالها ومع استحضار كل ذلك، أن نعبر فيها عن جانب من مواقفنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بخصوص موضوع **"الموارد البشرية العاملة بقطاع التربية الوطنية"**، والتي مافتئنا ندافع عنها من مختلف المواقع وفي جميع المناسبات، لذلك وبعد قراءتنا الصبورة والمتمعنة لما ورد في عرض السيدة الرئيس الأول، وكذا ما تضمنه التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021 بخصوص هذا الموضوع، يهمنا إبداء الملاحظات التالية:

1- لن نمل من التذكير بأن لا إصلاح للتعليم دون إنصاف جميع العاملين في قطاع التربية الوطنية، وتحفيزهم ماديا ومعنويا وصون كرامتهم بمختلف هيئاتهم وأطرهم، ويقتضي المقام اليوم التأكيد على أن الموارد البشرية لقطاع التربية الوطنية وعلى الرغم أنها تشكل حوالي 33% من مجموع العاملين بالوظيفة العمومية، إلا أن حيفا وظلما كبيرا لحقها ولا يزال، خصوصا فئة هيئة التدريس التي تشكل 90% من مجموع العاملين في القطاع، وأملنا أن يسهم الحوار المتواصل ما بين الوزارة والفرقاء الإجتماعيين في رفع هذا الحيف وهذا الظلم، لأن عماد أي إصلاح هم الموارد البشرية؛

2- لقد سبق لنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وغداة التوقيع

على محضر اتفاق ما بين وزارة التربية الوطنية والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية بشأن المبادئ المؤطرة للنظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية، أن عبرنا عن دعمنا لهذه الدينامية الجديدة والنفس الإيجابي التشاركي الذي يطبع العلاقة ما بين النقابات والوزارة الوصية، استحضارا من الجميع لدقة المرحلة التي تجتازها المنظومة التعليمية والرهانات الوطنية لإصلاح التعليم في ظل تنزيل النموذج التنموي الجديد.

وفي انتظار الإعلان رسميا عن المراسيم والقرارات التي تترجم هذا الاتفاق الإطاري، لاسيما مرسوم النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، فإننا نعتبر أن التوصيات والملاحظات الواردة في عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ذات الصلة بمحور الموارد البشرية لقطاع التربية الوطنية، سيما ذات الصلة بمؤشر انتشار أطر هيئة التدريس، يجب أن تشكل موضوعا للتعاون ما بين الفرقاء بما يخدم المصلحة الفضلى للتلميذ، الذي لا يجب ونحن نخوض في هذه الإشكاليات والرهانات أن نغفل عن أن مصلحته هي أولوية الأولويات؛

3- تستدعي قراءة تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021 الإشارة إلى ملاحظة جوهرية، لا تهم قطاع التربية الوطنية فحسب، بل تنسحب على العديد من القطاعات الحكومية وهي المتعلقة بواقع اللاتركيز الإداري، وقد أشار التقرير بوضوح إلى أنه "على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه على صعيد تفويض سلطات أوسع لفائدة الأكاديميات، لا زالت القرارات الإستراتيجية لتدبير الموارد البشرية (كالتوظيف والحركة الانتقالية والتحفيز) تتخذ على المستوى المركزي، مما يحد من استقلالية الأكاديميات".

فهل ستستمر هذه المركزية؟ أم أنه قد آن الأوان كي يكون للأكاديميات الجهوية دور أساس في تدبير الموارد البشرية في تشاور وتعاون تامين مع النقابات؟ أم أننا سنستمر في إثقال كاهل الوزارة مركزيا بحل إشكاليات من الأجدى والأنجع أن يتم حلها على صعيد الجهات؟ أو ليس أهل مكة أدرى بشعابها كما قيل في الأثر؟

ثم إلى متى ستستمر مظاهر وقوف رجال ونساء التعليم أمام مديرية الموارد البشرية بالعرفان بالرباط قادمون من جهات وأقاليم بعيدة ونائية كي يستفسرون عن وضعية أو ترقية أو بحثا عن وثيقة كان ممكن تفويض تسليمها لهم إلى المديريات الإقليمية أو الأكاديميات؟

4- إن ما يعمق من إشكالية مركزية تدبير الموارد البشرية هو بطء التحول الرقمي المنشود، على الأقل هذا ما يمكن أن نستشفه من تقرير المجلس الذي أشار بوضوح إلى أن الوزارة المعنية لا تتوفر على نظام معلوماتي للموارد البشرية يمكن من الحصول على معطيات موثوقة ومحينة، كيف إذن يمكن أن نحقق الانتقال الرقمي في بلادنا في ظل هذه الوضعية؟ وفي تضارب المعطيات ما بين تلك التي تتوفر عليها الوزارة وتلك التي بحوزة الأكاديميات، كما توصل إلى ذلك تقرير المجلس.

ختاما، إذ نجدد التنويه بمضامين تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021، ندعو مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية إلى التفاعل البناء والإيجابي مع الملاحظات والتوصيات المهمة التي تضمنها، بما يمكن من تطوير منظومة حكامة تدبير الشأن العام في بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، المُقَدّم أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة المنعقدة بتاريخ 02 ماي 2023.

وبهذه المناسبة، أودُّ أن أُعبّر عن تقديرنا للعمل الكبير الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات في مجال مراقبة المالية العامة وتعزيز قيم الحكامة الجيدة.

وسأحاول، في حدود الحَيّز الزمني المخصص لنا، التفاعل مع ما جاء في تقرير المجلس فيما يخص مواضيع: المالية العمومية، الإصلاح الجبائي، والتعليم العالي عن بعد.

بخصوص المحور المتعلق بالمالية العمومية:

أود في البداية، أن أُشِيد بعمل الحكومة في سبيل تعزيز سيادتنا المالية وتعزيز الثقة في اقتصادنا الوطني، وهذه الإنجازات كانت مَحَطَّ إشادة من مختلف المؤسسات الدولية.

وكما لا يخفى عليكم، فقد شهدت بلادنا تحديات اقتصادية كبيرة، شكّلت ضغطا كبيرا على المالية العمومية.

غير أنه بِفضل التوجيهات الملكية السامية والتدابير الحكومية استطاعت بلادنا التصدي والتخفيف من آثار هذه الأزمات المستوردة، وأبانت منظومتنا الاقتصادية عن مناعة كبيرة، يتعين الحفاظ عليها وتقويتها من أجل استدامة المسار الإصلاحي والتنموي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وفي هذا الإطار، فقد سجّل المجلس الأعلى للحسابات العديد من التحديات في تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 المرتبط بقانون المالية، وهو ما يستدعي مواصلة الجهود ومباشرة الإجراءات الضرورية لاستكمال عملية

التنزيل، خصوصا في المحاور التي وقف عندها التقرير.

وتبعا لذلك، تَبْرُزُ الحاجة اليوم إلى تعديل هذا القانون التنظيمي، حيث أنه بعد مُرور خمس سنوات على التنزيل التدريجي لمختلف مقتضياته، أبانت الممارسة على ضرورة سَنِّ مقتضيات جديدة، وذلك بالتشاور مع مختلف الأطراف المعنية.

السادة الوزراء المحترمون،

فيما يخص الإصلاح الجبائي:

وكما نعلم جميعا، فإن تنزيل توجهات النموذج التنموي الجديد وتوفير الشروط اللازمة لاستكمال الأوراش الإصلاحية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، والمرتبطة بمنظومتي الصحة والتعليم وتحفيز الاستثمار، تُشكّل اليوم ضرورة مُلِحة، وتقتضي توفير كافة الشروط لإنجاحها.

وقصد مواجهة تكاليف هذه الإصلاحات، فإن ورش الإصلاح الجبائي يُعَدُّ واحدا من السُّبُل المهمة للرفع من موارد ميزانية الدولة، وخاصة عبر توسيع القاعدة الضريبية وتعبئة كامل الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، فقد سجّل المجلس الأعلى للحسابات التزام الحكومة بتنزيل القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، من خلال:

- ✓ مواصلة الجهود لتنزيل إصلاح الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة مع تحديد جدولها الزمني؛
- ✓ العمل على وضع خارطة طريق للإسراع في تنزيل الإصلاح المتعلق بالجبايات المحلية، وفقا للأهداف المسطرة في القانون الإطار.

وإذ نسجل التزام الحكومة باتخاذ جميع الإجراءات لتنفيذ هذه التوصيات، سيما من خلال قانون المالية لسنة 2023 الذي أَسَّسَ لمواصلة إجراءات الإصلاح الضريبي، لاسيما التوجه التدريجي نحو اعتماد سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات، فإننا ندعو أيضا إلى مواصلة عملية تنزيل القانون الإطار، سيما من خلال العمل، برسم قانون المالية لسنة 2024 على:

- ✓ مباشرة ورش إصلاح الضريبة على القيمة المضافة؛
- ✓ إدماج القطاع غير المهيكل الذي حسب معطيات بنك المغرب لسنة 2021 يُمثِّل 30% من الناتج الداخلي الخام، ويَحْرِم ميزانية الدولة من عائدات جبائية مهمة؛
- ✓ إصلاح الجبايات المحلية عبر تبسيطها وتقليص عددها وضمان التقائيتها مع الجبايات الوطنية.

فيما يخص المحور المتعلق بالتعليم العالي عن بعد:

فإن تجربة جائحة "كوفيد-19" أبانت عن ضرورة العمل على إدماج البعد الرقمي ضمن الوسائل التعليمية، وتعزيز التعليم عن بعد، وجعل هذا النمط وسيطا في التعليم، وتبعا لذلك فإننا ندعو إلى:

- ✓ تمكين الموارد البشرية من التكوين الذي ينبغي أن يشمل المعارف في التقنيّات الرقمية الجديدة؛
- ✓ دَمْجُ التعليم عن بعد مع التعليم الحضوري، عن طريق توظيف مِنَصَّات التَعلُّم الإلكترونية إلى جانب الحضور الفعلي داخل الفصل.

وفي الختام، نُعبِّرُ لكم عن استعدادنا الكامل في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للتفاعل مع توصيات ومقترحات المجلس الأعلى للحسابات بهدف التنزيل الأمثل للأوراش الإستراتيجية لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصرة الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأولى للمجلس الأعلى للحسابات، وهي مناسبة دستورية بالنسبة لممثلي الأمة للوقوف على مدى جودة ونجاعة السياسات العمومية في شتى المجالات، وخاصة تلك التي ترتبط بالمعيش اليومي للمواطنين والمواطنات.

ولا يفوتنا في هذا الإطار، أن نشكر السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات وقضاة المحاكم المالية وكل أطر المجلس الأعلى، كما ننوه بالمقاربة الجديدة التي اعتمدها المجلس الأعلى للحسابات برئاسة السيدة الرئيس الأول، التي نعتز بجديتها وكفاءتها وحرصها الشديد على حماية المال العام، والمتمثلة بالخصوص في التركيز على أهم الأوراش التي تحظى باهتمام الرأي العام الوطني وعرض الإشكاليات ذات الصلة بتدبيرها وتنفيذها على أرض الواقع، وتأثيرها على عيش المواطن وكذا سبل الإصلاح والتوصيات المقترحة، لتجاوز الاختلالات المسجلة.

ونظرا لضيق الحيز الزمني، فسنقتصر مداخلتنا على الملاحظات التالية والمتمحورة في أربع نقط:

أولا، لقد أثار العرض من جديد إشكالية ديمومة أنظمة التقاعد الأساسية وتوازناتها المالية وانعكاسها على المالية العمومية، حيث دعا إلى الإسراع بإدخال إصلاحات لضمان استمراريتها وتوازنها، لاسيما في توسيع الانخراط سنة 2025، ليشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي

معاش.

في هذا الإطار، لا يفوتنا أن نذكر بموقف الاتحاد المغربي للشغل، الذي استبق حدوث الأزمة ودعا إلى معالجتها بعيدا عن الإجراءات الترقيعية الأحادية الجانب، التي اعتمدتها الحكومة السابقة سنة 2016 وأثبتت عدم جدواها، كما جاء في هذا العرض.

ويجدد الاتحاد المغربي للشغل اقتراحه باعتماد مقاربة شمولية، تقوم على بلورة منظومة القطبين عبر مراحل من الإصلاحات، تهم كل الصناديق مع الحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة.

ثانيا، وبخصوص تحسين الأجر ومواجهة ارتفاع أسعار المواد والخدمات الأساسية، نسجل بإيجاب ما جاء في العرض، حيث أشار أن قانون المالية لسنة 2023، لم ينص على أية تدابير لإعادة النظر في الجدول التصاعدي لسعر الضريبة على الدخل ومراجعة الضريبة على القيمة المضافة، رغم تنصيص القانون الإطار على ذلك.

لذا، نطالب الحكومة بالالتزام بوعودها في تحسين دخل الطبقة العاملة من خلال:

- ✓ الزيادة العامة في الأجور؛
- ✓ إصلاح المنظومة الضريبية من أجل عدالة جبائية، وذلك بتخفيض الضريبة على الأجر ومراجعة الأشطر الضريبية وإرساء مبدأ التصاعدية وإعفاء المداخيل الضعيفة من الضريبة؛
- ✓ الإلغاء الجزئي والمرحلي على الأقل للضريبة على القيمة المضافة على المواد والخدمات الأساسية والتخفيض من نسبة رسم الاستهلاك الداخلي، وخاصة بالنسبة للمواد النفطية، لتأثيرهما على مستويات أسعار كل المواد والخدمات.

ثالثا، وبالنسبة للقطاع الصحي، لقد كشف العرض أنه على الرغم من التطور الذي عرفه ورش الحماية الاجتماعية والمجهودات في هذا الورش، والذي يعتبر ورشا مجتمعيا بالغ الأهمية، فإنه لازالت هناك العديد من التحديات التي يجب رفعها، وخاصة فيما يتعلق بحكامتها وتمويلها.

وفي هذا الصدد، نسجل أيضا في الاتحاد المغربي للشغل:

- ✓ حرمان عدد هام من المواطنين والمواطنات من التغطية الصحية، مما يستدعي مزيدا من المجهودات لضمان تمتيع جميع المواطنين والمواطنات من هذا الحق، وعلى رأسهم كل ممن كانوا يستفيدون من "الراميد"، غير القادرين على تحميل وجبات الاشتراك؛
- ✓ معالجة إشكاليات غلاء وانقطاع أو نفاذ بعض الأدوية بين الفينة والأخرى، خاصة تلك المستعملة في علاج الأمراض المزمنة وتوسيع لائحة العلاجات والأدوية القابلة لاسترجاع مصاريفها.

بالنسبة للعنصر البشري، الذي يعتبر المدخل الأساسي للإصلاح، وكما أكد على هذا العرض وجب تجاوز مجموع الاختلالات التي تعترض الإرتقاء بالموارد البشرية الصحية وقدراتها، والمتعلقة أساسا بخصاص الأطر الطبية والتمريضية والإدارية.

رابعا وأخيرا، وبخصوص قطاع التعليم، ركز العرض على إشكالية الموارد البشرية التي تعتبر من المقومات الأساسية للنهوض بمنظومتنا التعليمية، وخاصة فيما يتعلق بضعف التأطير البيداغوجي للأساتذة، حيث لا يتعدى هذا المؤشر على سبيل المثال: بأكاديمية جهة الشرق، مفتش واحد لكل 1024 أستاذ، هذا الاختلال الذي يبين أو يكون هو السمة الرئيسية لهذا المؤشر في مختلف جهات المغرب، ويرجع ضعف تأطير التلاميذ البيداغوجي للأساتذة، للانخفاض المتواصل لعدد الأطر التربوية والإدارية، وهذا ما يقتضي الرفع من عدد المفتشين والأطر التربوية.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد المغربي للشغل، على ضرورة أخذ الحكومة بالجدية اللازمة نتائج وتوصيات التقرير الأخير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات، من أجل الارتقاء بتدبير الشأن العام وتعزيز الشفافية والنزاهة، لما فيه مصلحة الوطن والمواطنات والمواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، بمجلس المستشارين، في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول "عمل المحاكم المالية"، عملا بأحكام الفصل 148 من الدستور.

بداية، وقبل الخوض في التفاصيل، لابد أولا، أن نشيد بالأدوار الكبيرة والمهام الجبارة التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات، ولعل ما يقوم به في مجال الرقابة على تدبير المال العام وكشف مكامن الخلل في منظومة التدبير المالي العمومي، من شأنه الدفع نحو بناء دولة الحق والقانون وتجويد الخدمة العمومية وتفعيل مبدأ الدستورية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ثانيا، نريد أن ننوه بالسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على مضامين هذا العرض المفصل والدقيق والذي تضمن تصورا واضحا ومتكاملا عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات وأنشطة المحاكم المالية برسم سنة 2021، دون أن ننسى كل السادة الرؤساء والقضاة بهيئات المجلس الأعلى

والمجالس الجهوية للحسابات على كل المجهودات المبذولة لإنجاز العمليات التي تدخل في صلب اختصاصاتها بمهنية عالية.

ووفقا لمقتضيات الدستور وطبقا لمقتضيات مدونة المحاكم المالية، فإننا اليوم في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، نعتبر هذا التقرير السنوي إضافة نوعية ولبنة أولى لمرحلة جديدة قوامها الشفافية والصدقية، وتنضاف إلى سلسلة التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات.

كما نسجل المجهود الإضافي المتمثل في المستجد الذي حمله هذا التقرير، ولاسيما الجزء المتعلق بعملية تتبع توصيات المجلس الأعلى للحسابات وقرارات المجالس الجهوية، حيث سجل هذا التقرير السقف في احتوائه لأول مرة نتائج مهام التتبع، دون أن ننسى مهام المجلس الأعلى في هذا التقرير والواردة في الصفحات من "65 إلى 89" والمتعلقة باجتهادات المجلس الأعلى في تتبع الإنجاز العمومي في مجال المالية العمومية والإطار الماكرو اقتصادي، حيث جاءت التوصيات المتعلقة بالإصلاحات التشريعية اللازمة لتحسين القانون التنظيمي للمالية وتتبع تنزيل القانون الإطار المتعلق بالاستثمار والإصلاحات الضريبية، لتضع أمام البرلمان وأمام الحكومة خارطة الطريق لاستكمال الإصلاح من أجل تحفيز الاستثمار ودعم موارد الدولة لتمنيع المالية العمومية وتقوية الاقتصاد وبلوغ أهداف التنمية.

وما أثار انتباهنا أيضا هو ما ورد في عرض السيدة الرئيس الأول من أن حصة الدين الإجمالي للخزينة بالنسبة للناتج الداخل الخام انتقلت من 68.9% إلى 69.8% فيما بين 2021 و2022.

حضرات السيدات والسادة،

نؤكد أن قراءة التقرير وتحليله والتفاعل معه يتطلب مدة زمنية كبيرة تتماشى وحمولته، لكن الحيز الزمني المخصص لهذه الجلسة يجعلنا نركز ونثير الانتباه إلى القضايا التالية:

أولا، نؤكد السيدة الرئيس الأول على التطور الكبير الذي سجله التقرير من حيث حجم وطبيعة المهام المنجزة خلال سنة 2021، ودون الأرقام فإنها تؤشر على تطور كمي وكذلك نوعي بالنظر إلى طبيعة القطاعات التي تم التركيز عليها وفق مخطط استراتيجي محكم.

كما نسجل لكم أيضا إرفاق التقرير السنوي بالخطة والتوجهات الإستراتيجية للسنوات القادمة للمحاكم المالية، وهو ما يضفي على عمل المجلس الأعلى للحسابات المزيد من الشفافية والحكامة الجيدة في الاشتغال، ويضفي أيضا الطابع الشمولي والاستراتيجي على عمله.

وهنا، اسمحوا لي السيد الرئيس الأول، أن أقترح بهذا الصدد إضافة قطب ومحور للتكوين والإرشاد، الغاية من هذا التكوين والإرشاد لفائدة المحاسبين..

السيد الرئيس:

السيد المنسق..

القانون الداخلي لا يعطيك الوقت، أنت تكلمت عن الدين وانتهى الدين اللي عندك.

شكرا، أستسمح.

الكلمة للسيد منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المنسق المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتقاسم مع المجلس الأعلى للحسابات نفس التوجه لوضع الأصبع على مكامن الخلل والكشف عن الخروقات في التدبير والتسيير، حيث نعتبر أن جل توصياته تعد من بين مداخل الإصلاح المطلوب لوضع أسس الحكامة الجيدة، ومن المفروض على الحكومة وجميع مؤسسات الدولة، أن تتفاعل بكل الجدية اللازمة مع هذه التوصيات.

أسئلة عديدة يطرحها المواطن المغربي بصورة مستمرة، فبعد كل تقرير صادر عن المجلس الأعلى للحسابات ينتظر هذا المواطن محاسبة المسؤولين عن الاختلالات المسجلة في تلك التقارير، إعمالا بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، خاصة بعد كشفه لمجموعة من الاختلالات التي تطبع تسيير وطرق صرف المال العام في عدد من المرافق والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، ومنها اختلالات تكتسي طابعا جنائيا تستوجب الإحالة على القضاء وتحريك المتابعة في حق المتورطين.

السيد الرئيس،

يأتي تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021، في سياق دولي ووطني محفوف بالأزمات الاقتصادية وبالتوترات الجيوسياسية وبالاحتقان الاجتماعي الناتج عن الارتفاع الاستثنائي لنسب التضخم واستمرار ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة الذي قابلته الحكومة بتجاهل تام.

وفيما يلي يمكن التركيز على النقط التالية:

1- الإصلاح الجبائي:

من خلال تقييم المجلس الأعلى للحسابات للإصلاح الضريبي الجاري ومدى انسجامها مع توجهات قانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، فقد سبق لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن تقدمت بمجموعة من التعديلات في إطار مناقشة القانون المالي لسنة 2023 همت:

- مراجعة الضريبة على الدخل؛
- إعفاء المعاشات من الضريبة؛
- سن ضريبة على الثروة.

إلا أن الحكومة فضلت تقديم هدايا جبائية للرأسمال، متجاهلة مطالب الطبقة العاملة.

2- الحماية الاجتماعية:

لا تزال الحماية الاجتماعية تمثل تحديا يتعين مواجهته من حيث نطاقها أو مضمونها أو تمويلها أو حكامتها، وقد أوصى المجلس بالحرص على التسريع باستكمال المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للحماية الاجتماعية واعتماد آليات تمويل كفيلة بضمان استدامة نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وفي هذا الصدد، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن الإصلاح الحقيقي للمنظومة الصحية يمرّ عبر سنّ سياسة لمحاربة الفساد الإداري والمالي المستشري في القطاع، كغيره من القطاعات، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للموظفين ومواجهة الخصاص المهول في الموارد البشرية بالرفع من مناصب الشغل والتوزيع العادل للموارد الصحية على الصعيد الوطني، واعتماد المقاربة التشاركية في مراجعة الترسانة القانونية المنظمة للقطاع عبر مؤسسة الحوار الاجتماعي.

وبخصوص أنظمة التقاعد: فقد نبه التقرير إلى ضرورة التعجيل باستكمال مسلسل إصلاح هذه الأنظمة، خاصة على مستوى نظام المعاشات المدنية، الذي يدبره الصندوق المغربي للتقاعد، حيث لا يزال يعاني من اختلال توازناته المالية رغم التعديلات المقياسية التي أدخلت عليه سنة 2016.

وللإشارة، فقد سبق للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن عبرت في إبانه عن قصور هذه المقاربة التي تلقي بعبء معالجة هذه الأزمة على عاتق المنخرطين، وأغفلت الفساد المستشري بصناديق التقاعد بسبب سوء التدبير، وطالبت باعتماد مقاربة شمولية تراعي مصالح كافة الأطراف، ويتم ذلك عبر مؤسسة الحوار الاجتماعي.

3- الموارد البشرية بقطاع التعليم:

بالرغم من ملامسة التقرير لمجموعة من الاختلالات التي تعتري تدبير الموارد البشرية بقطاع التعليم، غير أنه لازال في نظرنا لم يدقق بالقدر الكافي في العديد من القضايا التي لم يعالجها في أبعادها القانونية والتدبيرية، كما هو الشأن بالنسبة لإشكاليتي الغياب والاكتظاظ، حيث لا نعتبر الإضرابات، التي هي حق دستوري بالنسبة للأساتذة، غيابات بل هي مضمونة بحق دستوري.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، ننوه في مجموعة العدالة الاجتماعية، بالعمل الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات، وبحرفية أطره، كما تعكسها جودة التقارير التي يصدرها.

وأقد اخترنا بالنظر إلى محدودية الوقت المخصص، التركيز على محور منظومة الحماية الاجتماعية، باعتباره ورشا ملكيا مهما.

السيد الرئيس المحترم،

نثمن المجهودات المبذولة من قبل الحكومة، من أجل إخراج وتنزيل الإطار القانوني المطلوب لتعزيز الحماية الاجتماعية، خاصة ما يتعلق بها من تعميم التغطية الصحية، (l'AMO[2])، لفائدة مختلف فئات المجتمع، ونعتبر أن إنجاح هذا الورش يستلزم في نظرنا الحرص على ثلاث أمور:

النقطة الأولى: تتعلق بالضبط الدقيق للفئات المستهدفة، خاصة المعوزة منها، باعتماد آليات السجل الاجتماعي الموحد، وضمان انخراط الفئات الأخرى من خلال إقرار مبالغ مهمة تراعي الدخل ديال هاذ الفئات هاذي.

هنا نشير السيد الرئيس، أن الأجراء المسجلين إلى حدود 21-02-2023، لم يتجاوز عددهم 1.860.000، أين نحن من الرقم الاستراتيجي اللي هو تحقيق عدد 22 مليون نسمة؟ يعني في سنة 2021 و2022، لجميع الفئات المهنية البالغ عددها 26، مبلغ المساهمات ضعيف جدا بالمقارنة مع عدد الانخراطات، يعني عدد الانخراطات تيكون مهم، لكن المساهمات ضعيفة جدا، نعطيو مثال، مثلا (l'AMO) باش يستافدو هاذ الناس من (l'AMO) خص يكون عدد المسجلين يكون عدد مهم، في حين كنصيبو العدد ديال المنخرطين، اللي كيأديو المساهمة ضعيف جدا.

الأمر الثاني يتعلق بتعزيز حكامة المساهمات، ولاسيما في نظام تدبير ديال (l'AMO) يعني (l'Assurance Maladie Obligatoire) على المرض، خاصة عندنا فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS[3]) من أجل الحرص على ضمان استدامتها وتوازنها، كما دعا ذلك تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

الأمر الثالث يرتبط بتعبئة الحكومة للموارد المالية المطلوبة المقدرة في 50 مليار درهم سنويا، وذلك في سياق اقتصادي مضطرب يتميز بارتفاع قياسي في الأسعار، وتضخم هيكلي.

ونفتح قوس هنا للتذكير بأن المغرب يعني لم يصادق على 42 اتفاقية حسب التقرير العالمي للحماية الاجتماعية مع منظمة العمل الدولية، وهذا يفتح السؤال، واش عندنا نسبة الإنفاق العمومي أقل مما هو مطلوب، أي حاليا

[2] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

[3] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

أقل من 5% من الناتج الداخلي الخام؟

ونؤكد في مجموعة العدالة الاجتماعية على نجاح ورش الحماية الاجتماعية في شقه المتعلق بتعميم التغطية الصحية، يجب أن يواكبه أيضا مجهود أكبر لإصلاح المنظومة الصحية عبر تنزيل مقتضيات القانون الإطار.

وختاما، ندعو الحكومة إلى العمل على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بهذا الجانب، وإلى الانخراط الجماعي في دعم الجهود المبذولة.

السيد الرئيس المحترم،

هنا بغيت نرجع نأكد على واحد النقطة، هو عندنا 26 فئة ديال الفئات المهنية اللي كيفما قلنا اللي خصها تشارك فهاذ الورش الملكي، لأن النسب ديال الانخراط كيفما قلت، ضعيفة جدا، نسب المساهمات، كنقلبو على أن مثلا: نعطيو هاذ المثال، مبلغ المساهمات ديالهم ما كيتعداش 27%، يعني عدنا تقريبا 100% ديال المسجلين، ولكن اللي كيساهمو فقط 27%، الخلل كاين ف 73%، الفرق عندنا 73% خصنا نقلبو فين كاين الخلل.

وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا، السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين غير المنتمين، السيد خالد السطي، أو المستشارة لبنى علوي، تفضلي السيد المستشارة المحترمة.

<u>المستشارة السيدة لبنى علوي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة الدستورية، المنعقدة طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

وهي مناسبة ننوه فيها بتجاوب المجلس الأعلى للحسابات مع دعوتنا السنة الماضية بخصوص افتحاص مالية المنظمات النقابية، حيث عبرت السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى في عرضها عن أملها في العمل بصفة تدريجية مع مسؤولي الهيئات النقابية فيما يتعلق بمجموع الدعم العمومي الممنوح إليها.

وهو ما يقتضي من الحكومة التسريع بإخراج قانون النقابات، توخيا لشفافية تدبير المنظمات النقابية وتعزيز حكامتها وضمان مراقبة المجلس الأعلى لماليتها.

كما ننوه في هذا الإطار بشفافية الذمة المالية للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، حيث جاء تقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلق باقتراع أعضاء مجلس المستشارين خاليا من أي ملاحظة ضد الاتحاد الوطني، ولم يطالبه المجلس بإعادة أي سنتيم لخزينة الدولة، وهو ما يؤكد أننا منظمة نقابية جادة ومسؤولة.

وقبل مناقشة مضامين التقرير، لابد أن ننوه بالعمل الذي يقوم به المجلس (قضاة وأطرا)، آملين إلى:

- توفير الأطر البشرية والوسائل المادية الكافية، من أجل تمكين المجلس الأعلى من القيام بأدواره الدستورية على أكمل وجه؛
- تدارك النقص الحاد في أطر كتابة الضبط ووسائل عملها، بحيث يجب أن نصل إلى معدل كاتب الضبط لكل 5 قضاة كحد أقصى؛
- التفكير في بناء مقر موحد للمجلس الأعلى للحسابات بما سينعكس إيجابا على ظروف اشتغال القضاة والأطر وتيسير ولوج المرتفقين.

ونظرا لضيق الوقت، سنقتصر على إبداء الملاحظات التالية:

- ✓ إن الإشكالات المرتبطة بضعف الحكامة والنجاعة وبطء الرقمنة وتفشي الفساد بمختلف أشكاله وتجلياته وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة، من المعيقات التي تحول دون إمكانية مساهمة المالية العمومية في التنمية المنشودة؛
- ✓ إن عدد البرامج الاجتماعية التي فاق 100 برنامجا للدعم والاستهداف لقطاعات التعليم والصحة والتشغيل، تعاني من بعض الاختلالات التي وجب التنبيه لها من قبيل كثرة تشتت هذه البرامج وضعف التقائيتها وتكاملها وضعف وغياب منظومة قادرة على تتبع التقييم، بالإضافة إلى ضعف النتائج المحققة مقارنة بالميزانيات المرصودة.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كانت المجالات المشار إليها أعلاه تعاني من عدد من الاختلالات والنقائص، فإن منظومة الاستثمار ليست بأفضل حال، وهو ما يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد الوطني وتنافسية النسيج المقاولاتي المغربي، وفي هذا السياق تشير المعطيات الإحصائية الرسمية المتعلقة بالضريبة على الدخل إلى أن حوالي 6 ملايين مواطن يزاولون عملا مأجورا، حوالي 61% منهم لا يؤدي الضريبة على الدخل..

سأمكنكم من التقرير.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ونستمع الآن إلى مداخلات السيدات والسادة الوزراء المحترمون وذلك في حدود الزمن المخصص للحكومة هي 90 دقيقة.

وسنبدأ بالسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه الغابات في حدود أربع (4) دقائق.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه الغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفاعلا مع ما جاء في التقرير السنوي للمجلس الأعلى لحسابات برسم سنة 2021، فإن الوزارة أخذت بعين الاعتبار التوصيات الخاصة بموضوع التكوين المهني الفلاحي، وشرعت في تنفيذها وتتبعها، ومنها ما تم تفعيله في سنة 2022.

فمنظومة التكوين المهني الفلاحي ركيزة أساسية لمواكبة تنزيل أهداف إستراتيجية "الجيل الأخضر"، التي تضع العنصر البشري وخصوصا الشباب، في قلب اهتماماتها من أجل ضمان بروز طبقة متوسطة فلاحية في أفق 2030، وتتكون هذه المنظومة من 54 مؤسسة موزعة على 12 قطب جهوي للتكوين الفلاحي، أي قطب في كل جهة، وتوفر التكوين في 34 شعبة بالنسبة لمستويات التقني المتخصص والتقني التأهيلي، 30 مهنة بالنسبة للتكوين بالتدرج، وذلك لدعم الإدماج الاجتماعي والمهني لفائدة الشباب القروي المنقطعين عن الدراسة.

وقد بذلت جهود كبيرة لتحديث البنية التحتية لمؤسسات التكوين المهني الفلاحي والرفع من الطاقة الاستيعابية لها وتحديث التجهيزات والمعدات والضيعات البيداغوجية من أجل توفير تكوين تطبيقي للمتدربين.

وتتوفر هذه المؤسسات على داخليات للإيواء ومطاعم ومرافق وكذا على ضيعات بيداغوجية تضمن تكوين تطبيقي للمتدربين، وتتمثل الرهانات الأساسية للتكوين المهني الفلاحي في مواكبة التحولات التي يعرفها القطاع وتلبية متطلبات واحتياجات سوق الشغل.

وفي هذا الإطار، عملت الوزارة على بلورة خارطة الطريق للتكوين المهني الفلاحي، تهدف إلى تكوين 140 ألف خريج في أفق سنة 2030 لتلبية حاجيات المهنيين والمخططات الجهوية الفلاحية لاستراتيجية "الجيل الأخضر".

وانخرط التكوين المهني الفلاحي في اعتماد التكوين بالمقاربة المبنية على الكفاءات والتي تضع المتدرب في صلب اهتماماتها والتي تعتمد على برامج التكوين بتشارك مع مهنيي القطاع.

كما تعتمد على تكوينات تطبيقية تمكن المتدرب من اكتساب المهارات الضرورية لولوج سوق الشغل، وهكذا تم اعتماد برنامجا شاملا لإعادة هيكلة شعب التكوين وجعل منظومة التكوين المهني الفلاحي أكثر جاذبية من خلال إعطاء الأولوية لقطاعي تثمين وتحويل المنتجات الفلاحية، حسب ما جاءت به توصيات الدراسة القطاعية للفلاحة والمخططات الجهوية للتنمية الفلاحية.

كما عملت الوزارة على الانخراط في رقمنة كل محتويات التكوين موازاة مع التحول الرقمي داخل القطاع الفلاحي، واعتمدت برنامجا لتعزيز اللغات الحية وتنمية الذات لدى المتدربين وتنمية روح المبادرة وإرساء وترسيخ ثقافة الابتكار ورياضة الأعمال وتحسيس وتكوين الخريجين الحاملين لأفكار المشاريع.

وبخصوص أنشطة التعليم التقني، فإن بكالوريا العلوم الزراعية تسجل سنويا نسبة نجاح تفوق النسبة المتوسطة المحصل عليها على الصعيد الوطني، ويتم قبول الحاصلين عليها في مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني الفلاحي.

أما فيما يخص التكوين بالتدرج، فيتم التركيز بشكل أكبر في السنوات الأخيرة على جودة التكوين الموجه نحو تشغيل الشباب وذلك عن طريق تكوين جيد للشباب يمكنهم من تجاوز الصعوبات المهنية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة للسيد وزير النقل واللوجيستيك في حدود أربع (4) دقايق.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد محمد عبد الجليل وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أعرض على مجلسكم الموقر هذه المداخلة المتعلقة بمحور "نظام رصد المخالفات بواسطة الرادارات الثابتة".

وقبل العرض، أود أن أسجل بإيجابية وتقدير مهمة الإفتحاص التي قام بها المجلس الأعلى للحسابات، كما أن الوزارة تثمن الاقتراحات والتوصيات التي تضمنها التقرير والتي من شأنها المساهمة في تحسين تدبير نظام المراقبة والمعاملة الآلية لمخالفة قانون السير المرصودة بواسطة الرادارات الثابتة التي يعتبر من الدعائم الأساسية لتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية.

وفي هذا الإطار، وقبل أن نتطرق إلى حصيلة نظام تدبير المخالفات، أود تقديم نبذة موجزة لهذا النظام.

تم اقتناء الدفعة الأولى من الرادارات الثابتة لمراقبة السرعة خلال سنة 2005، وكان عددهم 160 وحدة، تمهيدا لدخول قانون مدونة السير الجديد حيز التنفيذ في نفس السنة، إلا أنه لم يتم المصادقة عليه إلا في فبراير 2010، وانطلق العمل به في فاتح أكتوبر 2010.

تشتغل هذه الرادارات بطريقة أوتوماتيكية لرصد وتوثيق المخالفات بأخذ صور المركبات التي تتجاوز السرعة القصوى القانونية، وإرسالها إلى المركز الوطني لمعالجة المخالفات عبر شبكة معلوماتية مخصصة لهاذ الغرض، يتم بعد ذلك:

- ✓ قراءة لوحة ترقيم المركبة وتحديد مالك المركبة؛
- ✓ إعداد وتوقيع محضر المخالفة من قبل أعوان محلفين؛

✓ إشعار مالك المركبة بالمخالفة المرتكبة من أجل أداء الغرامة المترتبة عن ذلك؛

✓ وتحديث رصيد نقط رخصة السياقة المعنية بالمخالفة.

وكحصيلة إجمالية لاستغلال الرادارات الثابتة من الجيل الأول والثاني، فقد تم تحرير 11.3 مليون مخالفة خلال الفترة ما بين 2010-2022، من بينها 8.7 مليون محضر تم تحريره خلال الفترة 2015-2021، التي كانت موضوع مهمة الإفتحاص التي أجراها المجلس الأعلى للحسابات.

بالرجوع إلى الملاحظات والتوصيات المضمنة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، أود الإشارة إلى أن الوزارة قامت باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات من جملتها:

التسريع في وثيرة تثبيت 550 رادارا من الجيل الجديد التي تم مباشرتها بداية سنة 2020، لتعويض الرادارات القديمة التي تعرف نسبة إلغاء مرتفعة لرسائل مخالفات لعدد من الأسباب.

كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة إلغاء رسائل المخالفات قد تقلصت من 53%، حيث انتقلت سنة 2015 إلى 39% سنة 2021، وهذا إيجابي، وهي نسب متقاربة مع تلك المسجلة ببعض الدول الأوروبية المجاورة.

أما فيما يخص أسباب تأخر أعمال تركيب الرادارات الثابتة من الجيل الجديد، فهي تعود بشكل رئيسي إلى فترة كوفيد، حيث تأخر تنقل الخبراء ووصول الأجهزة، ولكن أيضا التأخر في الحصول أو تجديد بعض التراخيص الإدارية وتراخيص الربط بالشبكات الكهربائية.

هذا وإلى غاية يونيو 2023، تم تشغيل واستغلال 250 رادار من الجيل الجديد، في حين أن عدد الرادارات من الجيل الجديد التي كانت مستغلة خلال مهمة الإفتحاص كانت 66.

أما فيما يخص اندماجية نظام تدبير المخالفات مع مختلف الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالمتدخلين في معالجة محاضر المخالفات، فإن الوزارة والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تعملان مع الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل تسهيل تبادل المعلومات بطريقة أوتوماتيكية ومندمجة.

وفي الأخير، أود التأكيد على أن الوزارة والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تقومان على تفعيل الاقتراحات والتوصيات التي تتضمنها تقارير الإفتحاص المنجزة من طرف المجلس الأعلى للحسابات، والتي ستساهم في تحسين نجاعة نظام رصد المخالفات بواسطة الرادارات الثابتة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والكلمة للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية المحترم، في حدود أربع (4) دقائق.

تفضل السيد الوزير.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021.

وهي مناسبة لأتقدم إلى السيدة الرئيس الأول بالشكر والتأكيد على أهمية الأدوار الذي يضطلع بها المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية لبلادنا.

إن التقرير موضوع مناقشتنا في هذه الجلسة وعلى غرار كل التقارير التي يصدرها المجلس الأعلى للحسابات، يكتسي أهمية كبرى في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمسؤولية، وهي المبادئ التي لا يمكن أن تستقيم دولة المؤسسات بدونها، وهي ما رسخه دستور 2011، بتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وبالنظر لأهمية الملاحظات والتوصيات التي تضمنها التقرير بخصوص منظومة الحماية الاجتماعية، يسعدني أن أتقاسم معكم في هذه الجلسة أهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في إطار تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية وورش إصلاح المنظومة الصحية وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بهدف تعزيز الولوج للخدمات الصحية والحماية الاجتماعية لكافة المواطنات والمواطنين والرفع من قدرات المنظومة الصحية للاستجابة لطوارئ الصحة العامة.

وتمثل هذه الإصلاحات بعض الأجوبة على التوصيات التي جاءت في تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

حضرات السيدات والسادة،

إن التوصيات التي شملها التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2021 همت 5 محاور رئيسية، من أبرزها منظومة الحماية الاجتماعية التي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تعليماته السامية بمناسبة عيد العرش المجيد سنة 2020 للتسريع في تنزيل مختلف مكوناتها، معتبرا أن "**توفير الحماية الاجتماعية لكل المغاربة التي ستبقى شغلنا الشاغل حتى نتمكن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية**"، مضيفا جلالته في نفس الخطاب "**أن الوقت قد حان لإطلاق عملية حازمة لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة خلال 5 سنوات المقبلة**"، وانسجاما مع التوجيهات الملكية السامية يعتبر ورش تعميم الحماية الاجتماعية أولوية وطنية ومسؤولية

مشتركة.

إن إصلاح نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب يعتبر مرحلة أساسية لتطوير وتعميم النظام الحالي لتمكين أكبر عدد من المواطنين والمواطنات من الاستفادة من خدماته وامتيازاته، وحيث حدد جلالته معالمه ومرتكزاته فيما يلي:

- ✓ أولا، توسيع التغطية الصحية الإجبارية قبل نهاية سنة 2022 بتمكين 22 مليون مستفيد؛
- ✓ ثانيا، تعميم التعويضات العائلية؛
- ✓ ثالثا، تعميم التعويض على فقدان الشغل؛
- ✓ رابعا، توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد من خلال دمج 5 مليون شخص من الساكنة.

هذا، وشكل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخطوة الأولى في مسار تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، مما تطلب تعبئة وانخراط الجميع بما في ذلك الفئات المعنية لتنزيل هذا الورش، حيث بلغت نسبة التغطية الصحية ما يناهز 90% من الساكنة نهاية سنة 2022.

كذلك، تم إصدار 22 مرسوم بالجريدة الرسمية يهم 11 مليون مستفيد منهم ذوي حقوقهم، وإلى غاية شهر.. 2023 تم تسجيل حوالي 3.75 مليون مؤمن من ذوي الحقوق في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كذلك، فيما يخص النظام الجديد المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض للأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والذين كانوا يستفيدون من نظام المساعد "الراميد"، تم اليوم تسجيل أزيد من 9.4 مليون من المستفيدين بشكل تلقائي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كذلك، ولاستكمال التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تم إصدار القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، مما سيساهم في تعميم التغطية الصحية لجميع المواطنات والمواطنين.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في حدود أربع (4) دقائق.

السيد عبد اللطيف ميراوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السلام عليكم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

يسرني التواجد معكم اليوم في إطار الجلسة العمومية التي يخصصها مجلس المستشارين لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021.

بداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسيدات والسادة المستشارون المحترمون على المجهودات التي يبذلونها من أجل مناقشة التقرير الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021 خلال الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان المنعقدة بتاريخ 2 ماي 2023.

ونؤكد أن وزارتنا تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات التي يتقدم بها المجلس الأعلى للحسابات من أجل تدعيم مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والنجاعة في تفعيل السياسات العمومية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

لقد تناول التقرير الذي بين أيديكم موضوع التعليم عن بعد والذي ما فتئت وزارتنا توليه اهتماما بالغا من أجل الرقي بجودة التعليم والرفع من أدائه ونجاعته، في انسجام تام مع التوصيات السامية وكذلك مع مقتضيات القانون الإطار 51.17 وأولويات المخطط الوطني لتسريع وتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

لقد شكلت جائحة كورونا محطة مفصلية لإبراز أهمية التعليم عن بعد باعتباره وسيلة ناجعة لضمان استمرارية عرض تكوينات وفق مقاربات بيداغوجية متجددة، تكفل جودة المحتوى المعرفي وتثمين التحصيل العلمي والأكاديمي للطلبة، وتستمد هذه المقاربات جوهرها من التحولات التي تعرفها منظومة التعليم العالي من خلال الارتكاز على التكنولوجيات الرقمية، لا من حيث الأنماط البيداغوجية ومحتوى الوحدات التكوينية أو حتى الاعتماد على المنصات الرقمية كفضاء مكمل للتعليم الحضوري.

وكما لا يخفى عليكم، فإن نمط التعليم عن بعد من خلال ما تتيحه التكنولوجيات الرقمية يعد أحد الوسائل الناجعة لرفع التحديات التي يطرحها الطلب المتزايد على التعليم العالي، خصوصا داخل المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، بحيث سيمكن الاعتماد على هذا النمط من تحسين التأطير البيداغوجي بنسبة لا تقل عن 20% داخل هذه المؤسسات.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات الأساسية، انكبت الوزارة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية تروم ترسيخ نمط التعليم عن بعد، من أهمها إعداد دفتر الضوابط البيداغوجية لسلك الإجازة الذي يكرس نمط التعليم عن بعد كجزء لا يتجزأ من أنماط التكوين، شأنه شأن التعليم الحضوري والتعليم بالتناوب بين الجامعة والمقاولة.

كما تم اعتماد مسالك تكوينية ترتكز على نمط التعليم عن بعد كمكمل للتعليم الحضوري، بحيث تصل نسبة التعليم عن بعد ما يناهز 30% من الغلاف الزمني الإجمالي المخصص للتكوين بهذه المسالك.

وفي السياق ذاته، تنكب الوزارة على تطوير مضامين بيداغوجية رقمية

تهم الوحدات المعرفية في مختلف الحقول، وإعداد منصات رقمية للتعليم عن بعد وتشمل المواد الرقمية أيضا وحدات الكفايات الحياتية والذاتية والمهارات اللغوية والثقافية والفنية، والتي سيتم تدريسها بالتوازي بين نمط التعليم الحضوري وعن بعد، ابتداء من الموسم الجامعي المقبل 2023-2024 في إطار تفعيل النموذج البيداغوجي الجديد الذي أقره المخطط الوطني لتسريع وتطوير المنظومة.

إن هذا التوجه الرامي لإرساء نمط التعليم عن بعد يرتكز على مجموعة من الآليات والإجراءات المبتكرة، تتجلى في وجه الخصوص:

1- في إحداث وتجهيز استوديوهات بمواصفات دولية تشمل كافة الجامعات العمومية، بالإضافة إلى استوديو بمقر الوزارة، وتوظف هذه الأستوديوهات حاليا في إعداد مضامين بيداغوجية سمعية بصرية وفق أحدث معايير الجودة؛
2- إحداث شبكة الخبراء المكونين في مجال التعليم عن بعد داخل الجامعات من أجل مواكبة الحاجيات في هذا المجال؛
3- إحداث المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد والذي سينطلق العمل به ابتداء من الدخول الجامعي المقبل.

ولا يرتكز اهتمام الوزارة بترسيخ نمط التعليم عن بعد على الفاعلين من داخل المنظومة، بل يشمل أيضا تعبئة علاقات التعاون والشراكة مع عدة جهات خارجية للاستفادة من التجارب والخبرات المتاحة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم.

الكلمة الآن للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في حدود أربع (4) دقائق، سينوب عنها السيد وزير العدل المحترم.

السيد عبد اللطيف وهبي وزير العدل نيابة عن السيدة فاطمة الزهراء المنصوري وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمان الرحيم.

باسم السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني اللي كتعاني من وعكة صحية شفتوها، فاعتذرت لأنها جاءت شخصيا رغم الحرارة المرتفعة لديها جات ولكن ما قدراتش تستمر.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أود أن أنوه بالعمل والمجهود الجبار الذي تقوم به مؤسسة المجلس الأعلى للحسابات من خلال تقاريرها التي تأخذ وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة توصياتها بعين الاعتبار في تدبير قطاعها، والتي تساهم في دعم مبدأ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، تفاعلا مع التقرير الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021، يشرفني أن أقدم لكم مجموعة من المعطيات والإجراءات التي قامت بها الوزارة بخصوص المحور المتعلق بالوكالة الحضرية.

فكما تعلمون فإن الوكالات الحضرية تعتبر قاطرة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تجاوزت مهامها التخطيط الحضري والتأطير التقني إلى المساهمة في مسلسل التنمية وجلب الاستثمار وخلق فرص الشغل.

أولا، **بخصوص التوصية الأولى المتعلقة بوضع آليات ووسائل التحفيز بتقديم هذه الوكالة:** تعمل الوزارة حاليا على مراجعة النظام الأساسي المتعلق بالوكالة الحضرية من خلال صياغة ملحقات تعديلية لهذا النظام من شأنها تحفيز مستخدمي الوكالات وجذب كفاءات مختصة ذات تجربة قادرة على مواكبة التحديات الجديدة.

وتطبيقا لمضامين الدورية الوزارية عدد 62 بتاريخ 5 يناير 2022، عملت الوكالة الحضرية على وضع برنامج للتعيينات والحركية وفق جدولة زمنية محددة.

أما بالنسبة للتوصية المتعلقة بعقود برامج الوزارة والوكالات الحضرية فقد تم في مارس 2022 اعتماد عقود أهداف سنوية بين هذه الوزارة والوكالات الحضرية في إطار تقييم وتتبع برامج عمل هذه الوكالات، وذلك باعتماد مؤشرات نجاعة تهم التخطيط والتدبير الحضري وكذا تدبير الموارد البشرية والمالية.

كما تعتمد الوكالة الحضرية عقود برامج متعددة السنوات، ثلاث سنوات، يتم المصادقة عليها وتتبعها وتقييمها خلال انعقاد مجالسها الإدارية السنوية.

فيما يخص الثالثة المتعلقة بإعادة تموقع الوكالات الحضرية وتفعيل الإصلاح الشامل لإطارها القانوني، تعتبر هذه التوصية من بين مخرجات الحوار الوطني للتعمير والإسكان، حيث أجمع كافة الشركاء والمتدخلين على مستوى مختلف الجهات على ضرورة تنزيل ورش الجهوية الموسعة عبر إحداث 12 وكالة جهوية، تعمل الوزارة على إعداد مشروع قانون يوجد في المراحل النهائية من الإعداد سيتم بعد عرضه على مسطرة المشاورات والمصادقة.

أما بخصوص تعزيز دور الوكالات الحضرية من أجل دعم فرص الاستثمار والتنمية والمرونة على مستوى أدوات التخطيط وقواعد التهيئة، فقد اتخذت الوزارة في هذا الصدد إجراءات منها:

- ✓ الشروع في تحيين القانون 90.12 المتعلق بتعمير أدوات تخطيط أكثر مرونة؛
- ✓ تدبير حضري متجدد عبر إعادة دراسة المشاريع الكبرى التي لم تحظ بالرأي الموافق طبقا للدورية عدد 6115 بتاريخ 6 دجنبر 2021 والدورية 2168 بتاريخ 21 أبريل 2023؛
- ✓ اعتماد ضابطة تهيئة جديدة بالنسبة للمشاريع المندمجة من أجل تحفيز

وتشجيع الاستثمار، تتضمن هذه الضابطة قواعد ثابتة وأخرى بديلة تمكن من الزيادة في المساحة الإجمالية المغطاة إلى حدود 25%؛

- ✓ وضع بوابة وطنية للعرض الترابي في مجالس الاستثمار (المنصة الرقمية)؛
- ✓ إعداد ميثاق خاص بدراسة المشاريع يوحد مهام التدبير الحضري للوكالة الحضرية؛
- ✓ تضمن التقرير أيضا توصية بخصوص المجالس الإدارية للوكالات الحضرية وتعمل الوزارة حاليا على تحيين الإطار القانوني المتعلق بالوكالات الحضرية والذي يأخذ بعين الاعتبار هذه التوصية الهامة.

أما فيما يخص خدمات الوكالات الحضرية، فتجب الإشارة إلى أن 100% من الوكالات الحضرية تعتمد الخدمات الإلكترونية، 100% من طلبات مذكرات المعلومات تتم عبر المواقع الإلكترونية.

اعتماد الرقمنة في دراسة مشاريع وطلبات الترخيص.

وفي الأخير، أؤكد لكم حضرات السيدات والسادة المستشارين، أن الوزارة ستواصل عملها بكل جدية ومسؤولية من أجل الارتقاء بدور الوكالة الحضرية بهدف خدمة المواطنات والمواطنين والمساهمة في الدينامية التنموية التي تشهدها بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الوزير.

أعطي الكلمة للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في حدود أربع (4) دقائق.

السيدة غيتة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

يطيب لي أن أتناول الكلمة بمناسبة مناقشة العرض الذي ألقته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 2 ماي 2023.

وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجاد والمثمر الذي قام به المجلس الأعلى للحسابات وبالنتائج المتوصل إليها، والتي ستساهم لا محالة في تجويد تدبير المرفق العمومي وتحقيق أعلى مستويات الجودة ورضى المرتفقين.

ومن هذا المنطلق، فإن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وضعت الملاحظات والتوصيات الواردة في هذا التقرير والمتعلقة بهذا القطاع في صلب أولوياتها، وستعمل بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية على وضع مخطط عمل واضح ومضبوط، يتضمن مجموعة من الإجراءات العملية لتنزيل التوصيات الواردة في التقرير.

حضرات السيدات والسادة،

أود أن أشير إلى أن النظام الالكتروني لمراقبة الولوج في الإدارات العمومية، يسمح بتنظيم حركة الأشخاص داخل المباني والمرافق وضبط عمليتي الدخول إلى مكان العمل والخروج منه، وكذا احتساب مدة تواجد داخل مقرات العمل.

وقد تم اعتماد هاذ النظام في العديد من الإدارات، منذ صدور منشور السيد رئيس الحكومة رقم 26/2012 بتاريخ 15 نونبر 2012، والذي أقر عددا من الإجراءات والتدابير، من بينها تزويد الإدارات بالوسائل التكنولوجية الحديثة لمراقبة الحضور الفعلي للموظفين في أماكن عملهم داخل أوقات العمل الرسمية.

وفي ضوء تقييم نتائج تفعيل الإجراءات الواردة في منشور السيد رئيس الحكومة السالف الذكر، أبانت هذه الإجراءات عن نجاعتها في تدبير وقت الحضور، وما توفره من إمكانيات مهمة، لتحسين تدبير الموارد البشرية، حيث تبين من خلال التقارير السنوية التي تتوصل بها الوزارة من القطاعات الوزارية، والتي همت 21 قطاع وزاري، أن 18 القطاع هو اليوم مجهز بهاذ النظام، إلا أن تفعيل هذه الإجراءات تعترضه بعض الصعوبات، يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ عدم مواصلة خدمات الصيانة للأجهزة الالكترونية المذكورة بها، مذكورة بعد انتهاء فترة الضمان؛
- ✓ عدم استغلال الأنظمة الالكترونية في تجميع البيانات الإحصائية المتعلقة بالمدة التي قضاها الموظفون بمقرات عملهم؛
- ✓ عدم تعميم أنظمة مراقبة الولوج بالمصالح الخارجية لبعض القطاعات.

هذا، وتعزى هذه الصعوبات بالأساس إلى افتقار بعض الإدارات للاعتمادات المالية الكافية لتجهيز جميع مصالحها بأجهزة نظام مراقبة الولوج، وكذا عدم قابلية التصاميم الهندسية لعدد من البنايات الإدارية لنصب هذه الأجهزة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الوزارة ومن منطلق حرصها على احترام الوقت في تدبير العمل بالإدارة العمومية، فإنها عازمة على تبني منهجية تشاركية في تنزيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، ذات الصلة بوضع إطار حكامة مناسبة، لتعميم واستعمال أنظمة مراقبة الولوج داخل الإدارة العمومية، عبر فتح نقاش في هذا الموضوع مع الجهات المعنية من أجل تنسيق المواقف وتقاسم التجارب الناجحة، بما يضمن تعميم الاستفادة من المزايا التي توفرها الأنظمة الالكترونية للولوج إلى الإدارة العمومية، وفق رؤية موحدة وفعالة تعتمد المناهج الحديثة في

التدبير وترتكز على الشفافية وروح المسؤولية والمساءلة.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلا السيدة الوزيرة المحترمة.

والكلمة للسيد وزير العدل، في حدود أربع (4) دقائق.

السيد عبد اللطيف وهبي وزير العدل:

بسم الله الرحمان الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

في إطار التفاعل مع تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021، حول المحور الخاص بـ"نظام رصد المخالفات بواسطة الرادار الثابت"، تتشرف وزارة العدل بتقديم بعض الملاحظات:

بادرت وزارة العدل إلى إحداث نظام المعالجة الالكترونية لمحاضر المخالفات والجنح المرصودة عبر الرادار الثابت، وهو نظام يشتغل بشكل آلي على مدار اليوم طيلة أيام الأسبوع، ويتيح التبادل مع الجهات المعنية بشكل آلي، آني وتلقائي، ويتضمن مجموع من الخيارات لمساعدة القضاء في معالجة هذه الملفات داخل أجل معقول.

كما يتم الحرص على تعزيز هذا النظام بخاصيات جديدة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك في تنسيق تام مع باقي الشركاء.

وفي هذا الإطار، فإن فكرة دمج مختلف الأنظمة في نظام واحد تطرح مجموعة من الإشكاليات، نظرا لخصوصية مهام كل متدخل، فعلى سبيل المثال تتميز مرحلة المعالجة التي تتولى وزارة العدل تنسيقها بأنه عمل قضائي، يستدعي الحرص على السرية ضمانا لأمن وحماية المعطيات الشخصية للمعنيين بالأمر.

إن من شأن الرفع من النسبة المخصصة لصالح الصندوق الخاص لدعم المحاكم من مداخيل الغرامات التصالحية والجزافية والمحددة حاليا في 28% أن يتيح فعالية لمعالجة ذلك، وذلك بالنظر للارتفاع في عدد المحاضر التي تتم إحالتها على المحاكم والتي من المتوقع أن تتضاعف بحوالي 6 مرات مع تشغيل كل الرادارات الجديدة.

تؤيد وزارة العدل إجراء دراسة تهم سلوك السائقين، في هذا السياق فإن التنظيم الهيكلي الجديد لوزارة العدل يتضمن إحداث قسم يسمى بالمرصد الوطني للإجرام، من مهامه دراسة كل السلوكات الإجرامية بما فيها المخالفات للقانون على الطريق، ومن شأن ذلك أن يمكن من تحديد مسببات هذه السلوكيات وسبل مكافحتها والحد منها، وسيغدو هذا المرصد من خلال الإحصائيات التي ستوفرها الدراسات والأبحاث التي سينجزها أداة فعالة في وضع السياسات العمومية في مجال تحقيق السلامة الطرقية.

وبخصوص مراجعة الآجال القانونية لتحصيل الغرامات التصالحية الجزافية، فإن وزارة العدل تبقى دائما على استعداد للمساهمة في إعداد التعديلات التشريعية لمضامين مدونة السير على الطرق التي من شأنها أن تجيب على الإشكالات المطروحة على مستوى الممارسة العملية أو القضائية بمناسبة تطبيق نصوص المدونة التي تتطلب إيجاد حل تشريعي لها، وأنها بدأت على الاشتغال على الموضوع من الجهات المعنية.

إن إشكالية غياب الهوية الكاملة للمخالفين هي المعضلة الحقيقية أمام فعالية نظام معالجة مخالفات وجنح السير الملتقطة بواسطة الرادار الثابت.

وفي هذا السياق، تعمل وزارة العدل بشراكة مع العديد من المتدخلين بما فيهم المديرة العامة للأمن الوطني على دراسة إمكانية الحصول على الهوية الكاملة للمخالفين، اعتمادا على رقم بطاقة التعريف الوطنية، وهو الأمر الذي سينعكس إيجابا أيضا على تبليغ وتنفيذ الأحكام القضائية.

وفي الختام، فإن وزارة العدل إذ تنوه بالعمل الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات من خلال التقارير الرامية للوقوف على مكامن القصور، بغية تجويد العمل وتحسين الخدمات، كما تنوه بجميع الشركاء على المجهودات المبذولة في هذا الباب بحس من المسؤولية وبدراسة استشرافية للمستقبل.

والسلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة، ما قبل الأخير، السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أعبر للمؤسسة التشريعية الموقرة على خالص الشكر، وذلك في إطار مناقشة العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021.

وهي مناسبة لتقديم مجموعة من المعطيات حول ما تقوم به الوزارة في إطار التفاعل الإيجابي مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات وتفعيل توصياته من أجل تدعيم مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والنجاعة في تنفيذ السياسة العمومية في مجال التربية والتكوين، وفي تنفيذ أيضا ورش الإصلاح التربوي الذي نحن بصدد تنزيله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

لقد تناول تقرير المجلس الأعلى للحسابات مواضيع تتعلق أساسا بتدبير الموارد البشرية وبالتكوين الأساس والمستمر لأطر هيئة التدريس وبالنقل المدرسي في الوسط القروي وبالتعليم المدرسي عن بعد، وهكذا بخصوص

المحور المتعلق بالموارد البشرية وجبت الإشارة إلى أنه في إطار تدبير حركية أطر هذه الوزارة يتم اعتماد المقاربة التشاركية وتعزيز آلية الحوار والتشاور مع مختلف الشركاء الاجتماعيين في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ العمليات المرتبطة بحركية الموظفين، وهو ما أسفر عن إدخال مجموعة من التعديلات على مستوى شروط ومعايير حركية الموظفين.

وقد بلغ عدد المستفيدات والمستفيدين من الحركة الانتقالية التعليمية خلال الأربع سنوات الأخيرة، ما مجموعه 126.781 مدرسا، من بينهم 113.868 أستاذ انتقلوا داخل جهتهم الأصلية بنسبة 90%، في حين لم تتجاوز الاستفادة من خارج الجهة خلال هذه الفترة نسبة 10% من المستفيدين.

وتبين عدد المستفيدين حسب سنوات الاستقرار أن المنتقلين في الحركة الانتقالية خلال الأربع سنوات الأخيرة بأقدمية سنة واحدة في المنصب تشكل نسبة 29% من مجموع المستفيدين، فيما تشكل نسبة المستفيدين بأقدمية سنتين في المنصب 21% من مجموع المستفيدين، وبات من الضروري تأطير هذه الحركية بالتدابير الآتية:

أولا، الرفع من شرط الاستقرار في المؤسسة التعليمية وذلك لضمان إنجاح المشاريع التربوية بالمؤسسات التعليمية؛

ثانيا، تمكين الأكاديميات من تفعيل اختصاصاتها في تنظيم الحركات الجهوية والإقليمية.

وفي سياق استكمال نقل الاختصاصات وأجرأة الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، تم تفويض أغلب المساطر المرتبطة بتدبير الوضعية الإدارية للأكاديميات.

كما أن الوزارة بصدد مراجعة مقتضيات القانون القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من خلال تعديل بعض مواده لجعل مجال تدبير الموارد البشرية من اختصاصات الأكاديمية الجهوية وعملت الوزارة من أجل مواكبة تدبير الاختصاصات المفوضة لمديري المؤسسات التعليمية على تحيين الدلائل المرجعية وتعميم استعمال النظام المعلوماتي للموارد البشرية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والسادة المستشارون المحترمون،

ارتباطا بتوصيات المجلس حول التكوين الأساس والمستمر لأطر هيئة التدريس، أود الإشارة إلى أن الوزارة تعتبر هذا الورش من بين الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظومة التربوية، وعاملا مؤثرا في مسار تحقيق جودة منظومة التربية والتكوين.

ولذلك، فقد تم تفعيل مقتضيات الاتفاقية المبرمة مع وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بخصوص تنزيل الإطار العملي لإصلاح التكوين الأساس، وإيلاء عناية خاصة للجانب التطبيقي والعملي، وقد بلغ عدد الطلبة الجدد المسجلين بسلك الإجازة في التربية برسم الموسم الجامعي 2023/2022: 13.241 طالبة وطالب.

وأود بهذا الصدد التأكيد على أن الوزارة تحرص على تنظيم التكوين التأهيلي وامتحان نيل شهادة الكفاءة التربوية وعلى إغناء منصة التكوين عن بعد "iTakwin" وتحفيز الأساتذة المصاحبين لضمان التأطير عن قرب للأساتذة، مع التنصيص على التكوين ضمن شبكات التقويم.

وفي مجال التكوين المستمر، فقد تم إرساء الإستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر بهدف مأسسته وجعله إلزاميا وشرطا معززا للترقي المهني، وقد تم تحضير عدة مهمة من الوثائق المرجعية التأطيرية والتوجيهية لمختلف الفاعلين بمختلف المستويات التدبيرية، وكذا وضع آليات للحكامة بهدف التنزيل الأمثل لهذه الإستراتيجية التكوينية.

كما أولت خارطة الطريق 2022-2026 أهمية خاصة للتكوين المستمر باعتباره رافعة أساسية ومحورية لتنزيل مختلف التجديدات التي أقرتها الوزارة في إطار الإصلاح الحالي، وخاصة ما تعلق منها من مقاربات بيداغوجية وتدبيرية مجددة التي تروم من خلالها الوزارة إحداث تحول نوعي على مستوى الممارسات بالمؤسسات التعليمية والفصول الدراسية.

وقد استفاد من التكوين المستمر في مجال التعليم الأولي خلال هذا الموسم حوالي 11.000 مربي ومربية، وفي إطار تنزيل برنامج التدريس وفق المستوى المناسب (TaRL[4]) الذي يهدف إلى تقوية قدرات الأطر التربوية من أجل معالجة الصعوبات التعليمية لدى تلاميذ السلك الابتدائي في مواد اللغة العربية واللغة الفرنسية والرياضيات، فقد تم تكوين 160 مفتشا ومفتشة، وقد انطلقت عملية التكوين أكثر من 11000 أستاذ وأستاذة خلال هذا الموسم.

كما تعمل الوزارة على إعداد إطار وطني لإشهاد التكوينات المستمرة وإدراج مقتضى التكوين المستمر ضمن عناصر تقييم الأداء والترقي المهني ضمن بنود النظام الأساسي الجديد لتشجيع الإقبال عليه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

بخصوص المحور المتعلق بتدبير مرفق النقل المدرسي بالوسط القروي، فإن الوزارة تولي أهمية قصوى لتكامل مختلف برامج الدعم الاجتماعي، ومن بينها النقل المدرسي من أجل محاربة الهدر المدرسي وتجاوز المعيقات السوسيو اقتصادية والمجالية للتمدرس، خاصة بالنسبة للفتيات في الوسط القروي.

وحيث أن خدمة النقل المدرسي تعتبر من الاختصاصات الذاتية للعمالات والأقاليم، فإن الوزارة تعمل بتنسيق مع باقي الشركاء من أجل اقتراح حلول ناجعة ومستدامة في مجال تدبير النقل المدرسي، وتثمن الوزارة التوصيات المضمنة بتقرير المجلس الأعلى للحسابات وتتقاسم عناصر

[4] **T**eaching **a**t the **R**ight **L**evel

التشخيص الواردة فيه، ومساهمة من الوزارة في تجويد خدمة النقل المدرسي نسعى بالتنسيق مع باقي المتدخلين والشركاء إلى بلوغ حلول مبتكرة لتدبير مفوض لهذه الخدمة يدمج كل مستويات التسيير، مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أما فيما يتعلق بورش تدبير التعليم المدرسي عن بعد، فقد حرصت الوزارة على تعزيز إنتاج الموارد الرقمية وتطوير استعمال تكنولوجيا المعلومات داخل الفصول الدراسية، إضافة إلى الاستثمار في تكوين المدرسين.

واسمحوا لي في الختام، أن أجدد التنويه بالعمل المتميز الذي ينجزه المجلس الأعلى للحسابات وبالدور الكبير للمؤسسة التشريعية الموقرة في مجال المساءلة والتقييم، كلها ركائز جوهرية لتدعيم الحكامة وتعزيز عوامل النجاح في تنزيل الإصلاح التربوي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

المداخلة التالية لكل من السيد وزير الداخلية والسيد الوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية ينوب عنهم في تقديمها السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الداخلية والسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيد بالمساهمة في هذه الجلسة الدستورية التي تنعقد من أجل مناقشة واحد من التقارير المهمة، ألا وهو تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

وقبل أن أتدخل نيابة عن السادة الوزراء، وزير الداخلية ووزير الأوقاف ووزير الاستثمار، لابد في البداية أن أنوه بهذا التقرير الذي يرصد فترة ما قبل سنة 2021، لكن هذه الحكومة في إطار استمرارية المرفق العمومي وفي إطار استمرارية العمل الحكومي ببلادنا، كان من الأصوب أن تنخرط في هذا النقاش الذي يهم جانبا مهما من جوانب التدبير العمومي في بلادنا.

تقارير المجلس الأعلى للحسابات كما ينص على ذلك الدستور، هي التقارير الوحيدة التي تناقش في البرلمان، وهذه التقارير مهمة جدا لفهم مستوى التدبير العمومي في بلادنا والوقوف عند الثغرات وعند النقائص التي يمكن أن تعتري هذا التدبير.

لكن، لا يجب بأي حال من الأحوال أن نربط موضوع تقارير المجلس الأعلى للحسابات بقضايا الفساد بشكل مباشر، لأن التدبير العمومي كما جاء في جملة من المداخلات خلال هذا الصباح، الغاية منه والهدف هو تقويم الأداء والتدبير العمومي خدمة للفعل الحكومي والعمومي ببلادنا.

هذه الحكومة انخرطت في هاذ المسار منذ تعيينها من طرف جلالة الملك، ونهجت مقاربة مختلفة عما كان يتم الاشتغال به سابقا في جملة من القضايا، لكن لابد أن أقدم مثال واحدا حيا، يتعلق الأمر بالمرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، هذا المرسوم الذي جاء في إطار مقاربة مختلفة وقدم إجابات كبيرة جدا لتحصين المال العام العمومي من أي عبث ممكن، والمقاربة التشاركية التي نهجتها الحكومة في التعاطي مع هذا الملف ارتكزت بالأساس على إشراك البرلمان في مناقشة المرسوم قبل إصداره، وهذا كان فعل إرادي قوي جدا من طرف الحكومة، حيث وكما نعلم جميعا فإن المراسيم تبقى من الأشغال التنظيمية التي تبقى حصرا وحكرا على البرلمان (المقصود: الحكومة) دون سواه، لكن الحكومة ارتأت أن تشرك البرلمان، حيث قدم السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، عرضا حول هذا الموضوع، واستمعت الحكومة إلى ملاحظات الفرق البرلمانية، وقبل ذلك كان عملا يعني موسعا مع مختلف المتدخلين، الغاية هي كيف يمكن للصفقات العمومية عموما أن تكون في خدمة التنمية في بلادنا؟ لكن مع تحقيق معادلة حماية المال العام من أي عبث أو من أي فساد.

فنقاش آخر لابد أن يثيرنا اليوم، يرتبط بـ:

هل يمكن أن نجعل من قضايا الفساد، خاصة فساد المال العام يعني أن نجعل منها عناوين كبرى نثير بها الرأي العام وأن نربطها بمشاريع قوانين معينة هاذ النقاش أو بلجنة على مستوى رئاسة الحكومة؟

أنا أعتقد بأن قضايا محاربة الفساد في بلادنا هي أعمق وهي أعقد وهي أوسع من مجرد أن يجيب عليها نص قانوني واحد أو مادة وحيدة يمكن إدراجهما في القانون الجنائي المغربي.

العمل هو متشعب ومختلف، لكن هذا لا يعفينا جميعا من الانخراط بقوة في هذا الورش، وهو ما تسهر عليه هذه الحكومة من مختلف القضايا والزوايا، سواء كانت قانونية أو تثقيفية أو تعليمية وتربوية أو زجرية عبر مجموعة من المؤسسات، طبعا المخول لها زجر كل ما يمكن أن يتصف بالعبث بالمال العام.

فاسمحوا لي، كان لابد أن أتقدم بهذه التوطئة، فقط حتى نجعل من هاذ النقاش نقاشا سياسيا، نستحضر فيها ما تطمح له الحكومة، على أن أقدم الإفادات التي كلفت بها من طرف الزملاء والتي ترسم وجهة نظر هذه

القطاعات حول هذا التقرير.

وسأبدأ، إذا تكرمتم، بمداخلة السيد وزير الداخلية.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة، مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم السنة المالية 2021، وهي مناسبة لأتقدم للسيدة الرئيس الأول بالشكر على عرضها الهام وبالشكر كذلك للسيدات والسادة المستشارين المحترمين وعلى ملاحظتهم واقتراحاتهم.

إن وزارة الداخلية تولي أهمية وعناية كبيرتين للتقارير، هيئات الرقابة والحكامة ببلادنا، خصوصا تقارير المجلس الأعلى للحسابات التي تحيط القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية بالمراقبة والتقييم وتساهم في تجويد أدائها من خلال ترسانة من الاقتراحات والتوصيات التي لا يمكن إلا التنويه بها.

وفي هذا الإطار، يسعدني أن أقدم لكم التوضيحات التي أعدتها وزارة الداخلية جوابا على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريره السنوي، وذلك فيما يتعلق بالحكامة الترابية والتنمية المجالية وكذا النقل المدرسي بالوسط القروي، حيث همت الملاحظات:

أولا، جانب من مجهودات الجماعات الترابية في التنسيق والتعاون، وارتكزت تعقيبات وزارة الداخلية على إبراز ثلاث نقط أساسية، وهي:

- الإشارة إلى اللجن الجهوية لليقظة الاقتصادية التي شكلت الإطار الأنسب لتحقيق التنسيق والتعاون؛
- إبراز دور الجهات في معالجة تداعيات أزمة كوفيد؛
- الإشارة إلى دورية وزارة الداخلية للجهات فيما يخص دعم المقاولة.

إذ جاء نص التعقيب في التقرير النهائي كما يلي:

"في إطار مجهودات التنسيق والتعاون المبذولة من طرف الجماعات الترابية، تم على مستوى الجهوي إحداث لجن جهوية لليقظة الاقتصادية تحت قيادة السادة الولاة وبانخراط رؤساء مجالس الجماعات الترابية، بهدف ضمان الإدارة الاستباقية اللازمة المرتبطة بجائحة كورونا، بطريقة فعالة مع مراعاة الخصوصيات والأولويات الجهوية".

وقد تضمنت التقارير الدورية لهذه اللجن الجهوية مجموعة من المقترحات الكبرى لمواجهة تداعيات هذه الجائحة، شملت خمس أقسام محورية هي:

- دينامية دعم وريادة الأعمال؛
- الاستثمار والتشغيل؛
- التنظيم والتطوير؛
- والجانب الاجتماعي؛
- والضرائب والتسوية.

وفي نفس السياق، تم تعميم دورية وزارية لمواكبة ودعم المقاولات المتوسطة والصغرى من طرف الجماعات الترابية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، كما شاركت الجماعات الترابية ممثلة في المجالس الجهوية وجمعيات الجهات في مجموعة من الورشات همت مراجعة القانون التنظيمي للجهات في شقه المرتبط بالاختصاصات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وذلك للانخراط في المجهودات الرامية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي لفترة ما بعد الجائحة.

جانب حفظ الصحة: فإن التقرير المنجز أدرج في التوصيات والتعقيبات والملاحظات التي تمت إثارتها من قبل هذه الوزارة، وكذا المجهودات المبذولة في هذا الشأن، وجاء نص التعقيب في التقرير النهائي كتعليق على توصية تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، بناء على تشخيص عميق لهذه الوحدات.

كما تولي الوزارة عناية خاصة بالأطر العاملة بمكاتب حفظ الصحة من خلال سعيها إلى ملاءمة وضعيتهم الإدارية والمالية مع نظرائهم بالقطاعات الأخرى، وكذا دعم قدراتهم المهنية وتقديم المواكبة القانونية والدعم التقني اللازمين.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المعطيات التي تتعلق بسنة 2021، حيث أن مجال الوقاية وحفظ الصحة عرف حاليا عدة مستجدات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- بالنسبة لبرنامج إحداث المجموعات للجماعات الترابية من أجل بناء وتجهيز مكاتب جماعية لحفظ الصحة 2019-2024، أصبح يهم هذا البرنامج إحداث 76 مكتبا جماعيا لحفظ الصحة مشترك بين الجماعات الترابية، بكلفة إجمالية تبلغ 608 مليون درهم، مما سيمكن من رفع التغطية الترابية من هذه المرافق إلى 71% بحلول سنة 2024؛
- بالنسبة للموارد البشرية، سيتم دعم هذه المكاتب لحفظ الصحة الطبية والبيطرية وشبه الطبية والتقنية، وذلك عن طريق حصة سنوية من الضريبة على القيمة المضافة، يتم تحويلها لفائدة الجماعات التي تضم مقر المجموعة المنخرطة في برنامج إحداث 76 مجموعة للجماعات الترابية، حيث سيتم دعم هذه المرافق بـ 152 طبيبا، 76 بيطريا و52 ممرضا و152 تقنيا لحفظ الصحة.

وفي هذا الإطار، فقد استجابت الوزارة لطلبات مجموعة من الجماعات الترابية من أجل منح حصص دعم لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفعيلا للتوجيهات الملكية الرامية إلى تسريع التطبيق الكامل للجهوية المتقدمة، لما تحمله من حلول وإجابات للمطالب الاجتماعية والتنموية بمختلف جهات المملكة، فإنه قامت هذه الوزارة باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات:

أولا، فيما يتعلق بتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها:

قامت وزارة الداخلية بشراكة مع جمعية جهات المغرب على وضع خارطة طريق، تمت المصادقة عليها من طرف القطاعات الوزارية المعنية ورؤساء مجالس الجهات والولاة خلال الاجتماع المنعقد يوم 15 أبريل 2021، وتضمنت نتائج التشخيص التشاركي أهم الإشكالات وكيفية تجاوزها.

المحور الأول: الملاءمة التشريعية والتنظيمية؛

المحور الثاني: تعزيز مركزية وتنظيم آليات التعاقد الترابي؛

المحور الرابع: الانسجام بين اللامركزية واللاتمركز الإداري؛

المحور الخامس: تثمين مسلسل مواكبة الجهات لتفعيل الاختصاصات؛

المحور السادس: تجويد آليات الحكامة التنظيمية والمالية للجهات.

كما أن خارطة الطريق هذه تضمنت مجموعة من الآليات الإجرائية والعملية الهادفة إلى تمكين الجهة من تملك وممارسة اختصاصاتها الذاتية والمشتركة، سواء على المدى القصير من خلال وضع وتنفيذ برنامج عمل أولي مرتبط بالإقلاع الاقتصادي والتشغيل، أو المدى المتوسط بالاتفاق على استكمال تجويد.. تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة، وذلك من خلال:

- الملاءمة التشريعية والتنظيمية، سواء بالنسبة للنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لاختصاصات الجهة أو لاختصاصات القطاعات الوزارية ذات الصلة؛

- تم إعداد مسودة أجندة تشريعية، عرضت على اللجان الموضوعاتية للدراسة، وتم تحديدها خلال المرحلة الحالية في أربع لجن، وباشرت استئناف أشغالها ابتداء من تاريخ 17 مارس 2023 بتزامن مع مجموعة من المستجدات التي تشكل مرجعيات أساسية، تؤطر أشغال اللجان الموضوعية، وهي التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2022-2023، خاصة التي ركزت على محوري الاستثمار والماء؛

- صدور القانون الإطار ق 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار؛

- البرنامج الحكومي 2021-2026؛

- انطلاق تنزيل برنامج مدن الكفاءات والمهن؛

- التوصيات الصادرة عن أشغال لجنة القيادة الإستراتيجية خلال اجتماعها الدوري المنعقد يوم 3 نونبر 2022.

وتسعى هذه الورشات الموضوعاتية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحديد الآليات الإجرائية المتعلقة بتفعيل ممارسة الجهة لبعض الاختصاصات التي يتعين إصدارها؛
- ✓ البت في مقتضيات مسودة مشروع المرسوم المتعلق بتحديد مسطرة إعادة تصميم النقل الجهوي؛
- ✓ اقتراح السيناريوهات المناسبة بخصوص بعض الاختصاصات في إطار الملاءمة التشريعية؛
- ✓ اقتراح النصوص التي تقتضي التعديل أو التتميم في إطار الملاءمة التشريعية.

بخصوص الجانب المالي:

- ✓ تنفيذ مقتضيات الفصل 141 من الدستور، ترصد الدولة بشكل تدريجي نسب محددة من ضرائب الدولة تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة في أفق بلوغ لسقف 10 مليار درهم سنة 2021، حيث أنه حددت قوانين المالية لسنوات 2021، 2022، 2023 سقف تحملات الحسابات المرصودة لأمور خصوصية.

وفيما يتعلق بالصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات: لقد تم رفع نسب حصص الجهات من 2 إلى 5 بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات ومن 13 إلى 20 بالنسبة للرسم على عقود التأمين.

وبالنسبة لصندوق التضامن بين الجهات الهادف إلى ضمان التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من التفاوتات بين الجهات، تخصص له 10% من حصة الجهات من الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات وذلك لتزويده بالمداخيل، حيث حددت معايير توزيع هذه المداخيل بموجب المرسوم رقم 2.17.667، وفي هذا الصدد تم إعداد مشروع قرار لوزير الداخلية.

أما **بالنسبة لصندوق التأهيل الاجتماعي** فلقد تم إحداثه بمقتضى المادة 229 من القانون التنظيمي رقم 111.14.

فيما يتعلق بالمبالغ المحولة للجهات، فبالنسبة للولاية الانتدابية 2016-2021 قارب مجموع المبالغ المحولة للجهات مبلغ 42.53 مليار درهم أي حوالي 97% من حجم المبالغ المتوقعة في نفس الفترة.

وفيما يتعلق بسنة 2022 فقد تم تحويل ما يناهز 9.25 مليار درهم، أي حوالي 93% من الموارد المتوقع رصدها خلال هذه السنة.

أما بخصوص صندوق التضامن ما بين الجهات والذي يشكل 10% من مداخيل مجالس الجهات، قارب مجموع المبالغ المحصل عليها بهذا الصندوق ما مجموعه 3.3 مليار درهم مع متم الولاية الانتدابية السابقة، أي حوالي 96% من حجم المبالغ المتوقعة في الفترة من 2018 إلى 2021، أي منذ اعتماد قانون المالية لسنة 2018 القاضي بتفعيل رصد 10% من الصندوق الخاص لحصيلة الضرائب المرصودة للجهات إلى صندوق التضامن بين الجهات، هذه الموارد بلغت إلى حدود شهر يونيو من هذه السنة 4.6 مليار درهم، علما أنه قد تم تحويل مليار درهم من هذه الموارد سنة 2020 لفائدة الحساب الخصوصي "كوفيد-19".

إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، ترسيخا للجهة كرافعة للتنمية

تنكب وزارة الداخلية على إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات على صعيد كل جهة بتمثيليات على صعيد كل عمالة أو إقليم.

الموارد البشرية:

في إطار تنزيل القواعد التنظيمية للجهوية المتقدمة عملت وزارة الداخلية على مواكبة مجالس الجهات من خلال تدعيم مواردها، حيث على المستوى الأول يتعلق بتمكينها من الكفاءات اللازمة من خلال نشر وتتبع قرارات فتح مباريات التوظيف، إذ ارتفع بشكل ملموس من 404 العدد الإجمالي للموظفين، من 404 سنة 2015 إلى 865 سنة 2023، وبلغ عدد المناصب المالية المخصصة لهذه المباريات بالجهات خلال الربع الأول من السنة الجارية 55 منصبا مفتوحا.

أما على المستوى الثاني الذي يتعلق باستقطاب الكفاءات ذات تجربة وخبرة عالية لولوج مناصب المسؤولية فقد تم:

أولا، إصدار المرسوم المتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارة الجهات والأجور والتعويضات المرتبطة بها؛

قرار وزير الداخلية المتعلق بتفعيل شروط وكيفية التعيين في بعض المناصب العليا.

ومن أجل تفعيل هذه المقتضيات صدر المنشور عدد 75.63 في 15 نونبر 2021 المتعلق بتأطير عملية التعيين في هذه المناصب العليا الذي يبلغ عددها 441 منصبا.

إلى جانب هذه المناصب تتوفر الجهات على الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع التي يترأسها مدير، والتي يتم تعيينه وفق الشكليات الواردة في المنشور السابق الذكر أو في المنشور رقم 278 بتاريخ 17 يناير 2022.

ومن أجل تأمين استقطاب الأطر ذات تجربة وخبرة عالية بإدارة الجهات تقوم الوزارة بما يلي:

- أولا، نشر وتتبع قرارات فتح باب الترشيح ببوابة التشغيل العمومي؛
- ثانيا، مشاركة السيدة والسادة العمال المدراء بالمديرية العامة للجماعات الترابية في لجان انتقاء الترشيحات والمترشحين؛
- ثالثا، التأشير على قرارات التعيين من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص الارتقاء بتدبير الجماعات في الوسط القروي، فعلاوة على دعم المواد الذاتية لهذه الجماعات أي الرسوم الجبائية، الذي جاء بها القانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون 47.06، تم اعتماد نظام مندمج لتدبير مداخيل جبايات الجماعات الترابية، وذلك من أجل الرفع من قدرتها التدبيرية.

وفي هذا الصدد، تم إصدار دوريات متعلقة بهذا الموضوع، من بينها دورية مشتركة بين السيدين وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية، حول استعمال التدبير المندمج للمداخيل في إنجاز عمليات شساعة مداخيل الجماعات الترابية ومجموعاتها، بالإضافة إلى دورية السيد وزير الداخلية رقم.. (كلام غير واضح)، وعلى هذا الأساس، يتعين على الجماعات فالوسط القروي السعي إلى تعزيز مواردها الذاتية لاسيما الجبائية منها، من خلال تفعيل مقتضيات القانون رقم 07.20.

وفي إطار الجهود المبذولة من طرف وزارة الداخلية لتمكين الجماعات الترابية من تجويد الخدمات للساكنة، وأخذا بعين الاعتبار للتغييرات التي طرأت على المجالين الترابي والتطور الديموغرافي لهذه الجماعات والإكراهات التي يعرفها الحساب بالخصوص المتعلق بحصة الجماعات الترابية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، تم تحديد الحصص الإجمالية من هذه الضريبة بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم والجماعات بناء على الموارد الضرورية لضمان تسيير المرفق العام، وأخذا بعين الاعتبار أساسا عدد سكان الجماعة والمداخيل الذاتية والمجهودات التي تقوم بها المصالح الجبائية المحلية لتحسين مردوديتها.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية، فيمكن الإشارة في هذا الصدد إلى النقط التالية:

أولا، الإطار الإستراتيجي للتنقلات الحضرية؛

ثانيا، الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع التنقلات الحضرية؛

ثالثا، التخطيط والتدبير للتنقلات الحضرية؛

رابعا، تدبير حركة السير وتوقف السيارات؛

خامسا، تطوير النقل العمومي والحضري؛

سادسا، تمويل قطاع التنقلات الحضرية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نظرا للأدوار المنوطة بالوكالات الحضرية كآليات مؤسساتية للتخطيط والتدبير الحضري، تحرص وزارة الداخلية في إطار التنسيق المشترك مع القطاع الحكومي المكلف بالتعمير، على اتخاذ كافة التدابير الرامية للإستجابة للدينامية والتطور الحضري.

وفي هذا الإطار، فقد تم أساسا العمل على دراسة وتعديل بعض مقتضيات النصوص القانونية، وكذا دراسة وإعداد نصوص تنظيمية جديدة تروم إلى مراجعة بعض الإجراءات المعتمدة نظرا لمحدوديتها، فضلا عن تبسيط الإجراءات والمساطير.

وكإجراءات مواكبة، فقد تم العمل على مستوى توجيه مجموعة من الدوريات المشتركة من أجل تبسيط وشرح مجموعة من المقتضيات القانونية والتنظيمية، التي تهم على وجه الخصوص الترخيص بالبناء بالوسط القروي والمراقبة في مجال البناء والتعمير، بالإضافة إلى إعداد دلائل في مجال التعمير.

أما **فيما يتعلق بمحور حكامة وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق**، فإن أجهزتها

تخضع لمقتضيات القانون رقم 16.07، وفيما يخص مطالبة الوكالة باعتماد استراتيجية واضحة في مجال إحداث شركات جديدة تابعة لها، وحل تلك التي توجد في حالة توقف عن ممارسة أنشطتها، فجدير بالذكر، أنه خلال اجتماعات لجنة الافتحاص يتم حث الوكالة على اتخاذ قرار واضح في شأن حل الشركات التابعة للوكالة، والتي توقفت عن مزاولة أي نشاط ويتم تحديد الأجل الأقصى لاتخاذ مثل هذه القرارات، تاريخ انعقاد أقرب مجلس لإدارة الوكالة.

ومن جهة أخرى، ومن أجل تنويع مصادر تمويل ميزانية الوكالة بدل الاعتماد الحصري على منتوج تسويق العقارات التي تم تجهيزها، فالوكالة التزمت بالعمل على إنجاز دراسة تقنية من أجل إعادة تقييم نموذجها الاقتصادي.

كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية تدعو باستمرار الجماعات الترابية المعنية، إلى تحويل ما تبقى بذمتها كمساهمات مالية لحساب وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق، وذلك لتمكين هذه الأخيرة من مزاولة أنشطتها بشكل طبيعي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولت وزارة الداخلية من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، اهتماما كبيرا وعناية خاصة بالنقل المدرسي، وفي هذا الإطار وإلى غاية متم سنة 2022، تم اقتناء أزيد من 3500 حافلة للنقل المدرسي، مساهمة بذلك بأزيد من 45% من الأسطول الوطني للحافلات، والذي يبلغ حوالي 7700 حافلة مدرسية، يستفيد منها 530 ألف تلميذ.

وفي نفس السياق، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف اللجان الإقليمية للتنمية البشرية في سبيل التدبير الأمثل للنقل المدرسي، فإن هذا المرفق الهام تعتريه مجموعة من الاكراهات:

- أولا، غياب نموذج للتدبير يحدد إطاره المؤسساتي والمالي؛
- عدم تحديد المسؤوليات بشكل واضح؛
- ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين.

وسعيا منها إلى تذليل هذه الصعوبات، تعمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية جاهدة في إطار مرحلتها الثالثة على حث كافة أجهزة الحكامة التابعة لها ومختلف الأطراف المتدخلة في هذا المجال على ضرورة بلورة نموذج أو نماذج تمكن من تدبير أمثل لهذا المرفق.

وفي السياق ذاته، وبناء على الفصل 79 من القانون التنظيمي رقم 112.14 الذي ينص على أن النقل المدرسي في المجال القروي يعد من الاختصاصات الذاتية الموكولة لمجالس العمالة والإقليم، فإن وزارة الداخلية تقدم الدعم المالي والتقني لمجموعة من المجالس لاقتناء الحافلات وتجويد الخدمات.

وفي إطار التحسيس بأهمية هذا المرفق ودراسة مختلف إشكالاته، تم تنظيم يوم دراسي وطني حول هذا الموضوع، وحاليا تنكب الوزارة على إعداد مشروع دورية تتعلق بمرفق النقل وتبقى وزارة الداخلية حريصة على تقديم الدعم.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن.

إنه سميع الدعاء.

(السيد الرئيس، ألتمس منك ضم هاذ المداخلة إلى المحضر، حتى نبقى أوفياء لمختلف ما ورد في هذه المداخلة).

سأمر إلى مداخلة السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

في البداية، أود أن أعرب عن اعتزازي بالمشاركة في هذه الجلسة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون

لا يخفى عليكم أن التعليم العتيق، هو تعليم اختياري، يتميز بخصوصيته وبطابعه المتعدد الأبعاد، بحيث يندرج في ميدان التربية والتكوين ويرتبط بالحقل الديني وبالمجالين الاجتماعي والتاريخي.

وعرف تأهيل التعليم العتيق تطورا نوعيا في تحديد هندسته البيداغوجية وتوحيد برامجه ومناهجه والارتقاء بالبنيات المادية لمؤسساتها والعناية بمختلف الأطر العاملة به، وكذا تلامذته وطلباته.

حيث أصدر بشأنه المجلس الأعلى للحسابات في التقرير السنوي برسم سنة 2021، 12 توصية همت مجالات التخطيط والبناء وتدبير المتمدرسين.

ومن أبرز الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها:

- ✓ إعداد نص قانوني جديد يؤطر التعليم العتيق، ويحدد معالم واضحة للإستراتيجية التربوية الخاصة به، ويؤطر حفظ القرآن الكريم بمؤسساته؛
- ✓ وضع خارطة طريق وبرامج عمل لمواصلة تأهيل منظومة التعليم العتيق؛
- ✓ وضع آليات لتقييم منظومة التعليم العتيق وتتبعها ومراقبة تدبيرها؛
- ✓ الاستمرار في الانفتاح وفتح قنوات التواصل والتعاون مع القطاعات المتدخلة في تدبير المنظومة التربوية الوطنية ببلادنا؛
- ✓ برمجة عمل اللجان الوطنية واللجان الجهوية للتعليم العتيق مرتين في السنة؛
- ✓ الاستمرار في إجراء الاحصاء السنوي لمؤسسات التعليم العتيق وفق المنهجية المتعارف عليها في هذا الشأن؛
- ✓ وضع تصنيف سنوي لمؤسسات التعليم العتيق حسب مردوديتها؛
- ✓ تعميم "مرجع مسار" على تلاميذ مؤسسات التعليم العتيق، وكذلك بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية؛

- ✓ إعداد نظام معلوماتي متكامل للتعليم العتيق؛
- ✓ وضع الخريطة المدرسية للتعليم العتيق؛
- ✓ الرفع من عدد المفتشين التربويين المعتمدين؛
- ✓ الاستثمار الرقمي لتقارير المراقبة الإدارية والزيارات الصفية؛
- ✓ إعداد دفتر تحملات وتنزيله لتأطير الدعم الممنوح للمؤسسات؛
- ✓ إعداد دفتر تحملات يتضمن جميع المعايير التقنية والمعمارية المطلوبة؛
- ✓ وضع برنامج عمل وطني وجهوي لصيانة مؤسسات التعليم العتيق.

هذا، وستستمر الوزارة من جهة في تجويد الإصلاحات التي يشهدها هذا القطاع والتي تهم مختلف جوانبه.

(نفس الشيء بالنسبة لهاذ المداخلة السيد الرئيس؛ وإذا يعني داهمنا الوقت يمكن أن أسلمك المداخلة).

السيد الرئيس:

مازال للحكومة 22 دقيقة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بخصوص مداخلة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أسمحوا لي أن أذكر بالأهمية الكبرى للاستثمار الذي يعتبر قطاعا مصيريا وركيزة أساسية لتقوية الاقتصاد في بلادنا، خاصة في هذه المرحلة الجديدة التي تتميز ببناء الدولة الاجتماعية، تحت القيادة المتبصرة والرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وميثاق الاستثمار الجديد يجسد هذه الدينامية الإيجابية التي يعرفها مجال الاستثمار لتشجيع خلق مناصب شغل قارة وتقليص الفوارق المجالية.

وفي نفس سياق التوجهات الملكية السامية، وقف تقرير المجلس للحسابات على الإنجازات الكبرى التي حققتها بلادنا، كما أعطى توصيات مهمة لتحقيق نقلة نوعية في مجال إنعاش الاستثمار.

أولا، تتعلق التوصية الأولى بتسريع استكمال إصلاح الإطار التحفيزي للاستثمار وتوفير عروض تحفيزية جذابة وديناميكية، وهذا بالضبط ما يمنحه الميثاق الجديد للاستثمار، والذي يضع أربعة أنظمة للدعم شاملة لكل فئات المشاريع الاستثمارية، حيث تم إلى حدود الآن تفعيل نظامين للدعم من أصل أربعة، وبفضل الميثاق الجديد للاستثمار تم توحيد أنظمة الدعم المالي للاستثمار من خلال إحداث صندوق إنعاش الاستثمار.

أما التوصية الثانية، فتهم الحاجة لتحسين الإطار الإستراتيجي والمؤسساتي، من خلال وضع إستراتيجية وطنية من أجل تنمية الاستثمار وتحفيزه وإنعاشه.

وفي هذا الصدد، تشتغل الوزارة في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية المتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وخلق 500.000 منصب شغل في كل جهات المملكة، على بلورة إستراتيجية وطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة وتنزيلها حسب البعد الجهوي والبعد القطاعي مع السهر على الالتقائية بين كل المتدخلين.

وبالنسبة للتوصية الثالثة، فيتعلق الأمر بتبسيط الإجراءات الإدارية للاستثمار من خلال تكريس دور المراكز الجهوية للاستثمار في عملية الاستثمار.

وفي هذا الإطار، تم توحيد حكامة الاستثمار حول رئيس الحكومة ووضع المراكز الجهوية للاستثمار تحت وصايته المباشرة، مع تفويض بعض الصلاحيات لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

وستواصل هذه الوزارة تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لتمكينها من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار، بتغيير القانون 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

وأخيرا، تهم التوصية الرابعة وضع خطة عمل حكومية في مجال تحسين مناخ الأعمال.

وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة في مارس الماضي خلال الندوة الوطنية لمناخ الأعمال على إطلاق خارطة طريق متعددة السنوات، تستجيب لأولويات المملكة فيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم، شكرا على مساهمتكم.

وأشكر الجميع على مساهمته.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I- تتمة مداخلة المستشار السيد خليهن الكرش:

.. فيما يخص الغياب المتفشي في قطاع التعليم، تجدر الملاحظة الى ان التقرير نفسه يخلص الى وجود تناقضات في المعطيات، فقد سجلت فوارق مهمة في البيانات والاحصائيات الخاصة بالغياب غير المبرر الممسوكة على مستوى كل من الاكاديميات والإدارة المركزية، وهو ما يعكس سوء التدبير

وتفشي المحسوبية والزبونية.

أما ما يتعلق بالاكتظاظ فالملاحظ غياب معطيات مفصلة حول المنظومة التعليمية وطنيا وجهويا ومحليا تسمح بإبراز مكامن الاختلال هل هو تدبيري أو مؤسساتي او هما معا، وماهي المعوقات التي تقف امام تحقيق جودة التعلمات؟

إن معالجة هذه الإشكالات تبين بوضوح عدم كشف تقرير المجلس لحقيقة الأسباب والدواعي الحقيقية للاختلالات التي يعرفها القطاع، المتجلية في سيادة المحسوبية والزبونية، كما أن استنتاجات المجلس اتسمت بالتسرع، وعدم الكشف عن غياب رؤية استراتيجية لتدبير الموارد البشرية لهذا القطاع، وعدم التطرق للعوامل التي أدت إلى فشل الحوارات الاجتماعية القطاعية، فضلا عن الاحتقان الاجتماعي المزمن الذي يعاني منه.

II- تتمة مداخلة المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

... لفائدة المحاسبين العموميين والمديرين والأمرين بالصرف ومساعديهم، ولاسيما الجماعات الترابية، وذلك بهدف مواكبتهم، ومساعدتهم على الاطلاع بالمستجدات القانونية، وتأهيلهم للاشتغال وفق حكامة جيدة.

وفي الوقت ذاته، أثير معكم إمكانية فتح باب الاستشارة أمام الأمرين بالصرف، باعتبار شريحة عريضة منهم تفتقد الى التجربة الضرورية في التسيير، لاسيما لما يتعلق الأمر بالمنتخبين.

ثانيا نؤيد ما جاء في التقرير من خلاصات وتوصيات، تتعلق بالحرص على اعتماد التعديلات اللازمة للقوانين، والنصوص التنظيمية، في أقرب الآجال، قصد توفير السند القانوني لتنفيذ تعميم التأمين الاجباري الأساسي على المرض، دون أن سى التوصيات المتعلقة بضعف التأطير البيداغوجي للأساتذة بالتعليم.

وكذا، التوصيات المتعلقة بمواجهة التفاوت على مستوى التوزيع الجغرافي للأطر الطبية، ومعالجة النقص الكبير في الأطر الطبية والشبه طبية.

حضرات السيدات والسادة،

هذه بعض النقط المستقاة من قراءتنا لعرض السيدة الرئيس الأول، والذي كان غنيا بالملاحظات والتوصيات، ومليئا، بالتفاصيل، والتي تعذر علينا اثارتها نظرا لضيق الوقت، وفي الأخير أجدد شكري للسيدة الرئيس الأول، ولكل السادة الرؤساء والقضاة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات.

III- تتمة مداخلة المستشارة السيدة لبنى علوي:

تتبع الأوراش الإصلاحية الكبرى:

لقد وضع دستور 2011 والقانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية إطارا قانونيا ومؤسساتيا من أجل إصلاح المالية العمومية وتعزيز شفافية التدبير العمومي، وهو ما ساهم في تحسن وضعية المالية العمومية.

غير أن هذه الإصلاحات على أهميتها تبقى غير كافية في مواجهة التحديات والتقلبات، لاسيما بعد أزمة "كوفيد-19"، التي أعادت تسليط الضوء على مفهوم "الدولة التدخلية".

وفي هذا السياق، تبقى الإشكالات المرتبطة بضعف الحكامة والنجاعة وبطء الرقمنة وتفشي الفساد بمختلف أشكاله وتجلياته من المعيقات التي تحول دون إمكان مساهمة المالية العمومية في التنمية المنشودة.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين ندعو إلى ضرورة:

- ✓ ترشيد الإنفاق العمومي في ظل التدبير المبني على النتائج ووضع نظام معلوماتي يمكن من تتبع نجاعة الأداء، مع تمكين البرلمان من تقارير النجاعة في وقت مناسب من أجل مناقشتها؛
- ✓ محاربة الرشوة بمختلف تجلياتها وحماية المبلغين عنها (مع الأسف تابعنا تعرض مبلغين عن الرشوة لمضايقات)؛
- ✓ التسريع بإصلاح المرسوم المنظم للصفقات العمومية الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المثارة من طرف السيدات والسادة النواب والمستشارين؛
- ✓ إلزام الإدارات العمومية بنشر صفقاتها ونتائجها في مواقعها الرسمية وعدم الاكتفاء بنشرها في البوابة الوطنية الموحدة؛
- ✓ تقليص مجال تدخل المراقب المالي فيما يتعلق بالمراقبة القبلية وتعزيز حضوره في المراقبة البعدية؛
- ✓ النشر السنوي لتقرير الصفقات بما فيها سندات الطلب والاتفاقات والعقود التي أبرمتها كل إدارة عمومية؛
- ✓ مراجعة الإطار القانوني للجنة الوطنية للطلبيات العمومية عبر إصدار نص قانوني ينظمها ودراسة إمكانية إلحاقها بمجلس المنافسة لتعزيز استقلاليتها؛
- ✓ التسريع بإخراج منظومة القانون الجنائي، لاسيما المقتضيات المرتبطة بربط المسؤولية بالمحاسبة وتجريم الإثراء غير المشروع؛
- ✓ توسيع مجال تطبيق نظام التصريح بالممتلكات ليشمل كل الذين يتقلدون مسؤوليات عمومية أو إدارية وذويهم.

منظومة الحماية الاجتماعية:

لقد تعززت منظومة الحماية الاجتماعية من خلال المصادقة على القانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية. وهو القانون الذي يشكل مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية التي تعتبر مدخلا أساسيا لضمان الاستقرار والسلم الاجتماعي.

وفي هذا السياق، نؤكد على أن السياسات الاجتماعية عابرة للحكومات، فبعض البرامج يتجاوز عمرها عمر الزمن الحكومي، وتجسد الاختيارات الإستراتيجية للدولة وليس فقط اختيارات وبرامج حكومة معينة. غير أن عدد هذه البرامج التي فاق 100 برنامج للدعم والاستهداف تعاني

من بعض الاختلالات التي وجب التنبيه لها من قبيل كثرة وتشتت هذه البرامج؛ وضعف التقائيتها وتكاملها؛ وضعف أو غياب منظومة قادرة على التتبع والتقييم؛ بالإضافة إلى ضعف النتائج المحققة مقارنة بالميزانيات المرصودة، آملين أن يسهم إحداث السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان في تجاوز هذه المعيقات.

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وبالنظر لأهمية منظومة الحماية الاجتماعية ندعو إلى ضرورة:

- ✓ التسريع بإصلاح أنظمة التقاعد في أفق بلوغ منظومة من قطبين أثنين بما يضمن ديمومة هذه الصناديق وفق مقاربة تشاركية حقيقية تأخذ بعين الاعتبار عددا من التحديات؛
- ✓ إصلاح نظام التأمين الإجباري عن المرض، خصوصا بعد إدماج فئات واسعة في نظام تعميم التغطية الصحية؛
- ✓ إجراء تقييم شامل للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ مراجعة تشريعات الشغل: (مدونة الشغل ومدونة التعاضد)؛
- ✓ مأسسة الحوار الاجتماعي المزكزي والقطاعي مأسسة حقيقية وحماية العمل النقابي والممارسة النقابية.

الإصلاح الجبائي:

لقد أضحى الإصلاح الجبائي اليوم مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية، فكثيرة هي التشخيصات التي تؤكد على أن الثقل الجبائي يقع على فئة معينة من المجتمع، مما يخل ميزان العدالة الجبائية.

فالفئات المتوسطة، لاسيما الموظفين هم الأكثر مساهمة في أداء الضرائب من باقي الفئات الأخرى نتيجة الاقتطاع من المنبع لهذه الفئة واعتماد نظام التصريح الضريبي بالنسبة للشركات والمقاولات والمهن الحرة، وهو ما يفتح الباب أمام بعض الممارسات غير القانونية مثل التهرب والغش الضريبيين.

وتشير المعطيات الإحصائية الرسمية إلى أن:

- حوالي ستة ملايين مواطن يزاولون عملا مأجورا؛
- حوالي 61 في المائة منهم لا يؤدي الضريبة على الدخل؛
- إن السعر الأقصى المطبق في المغرب يعادل ستة أضعاف الشطر المعفي.

وبناء عليه، ولمعالجة النقص في إيرادات الضريبة على الدخل، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين نقترح ما يلي:

- ✓ تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي بما يساهم في خلق عدالة ضريبية بين مختلف الخاضعين؛
- ✓ مراجعة نظام الإعفاءات الضريبية وربطها بخلق مناصب الشغل؛
- ✓ مراجعة النظام الضريبي وجعله محفزا ودامجا؛
- ✓ محاربة الغش والتهرب الضريبيين.

منظومة الاستثمار:

وإذا كانت المجالات المشار إليها أعلاه تعاني من عدد من الاختلالات والنقائص، فإن منظومة الاستثمار ليست بأفضل حال، وهو ما يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد الوطني وتنافسية النسيج المقاولاتي المغربي.

إن بلوغ الدولة الاجتماعية رهين ببلوغ اقتصاد قوي قادر على خلق الثروة والابتعاد عن اقتصاد الريع الذي أنتج لنا طفيليات اقتصادية تتغذى على مصالح الوطن.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ندعو إلى ضرورة:

- ✓ تنمية القطاعات المنتجة الموجهة للتصدير من خلال تيسير الأنظمة الاقتصادية الجمركية كآلية لدعم الاستثمار وتسهيل العرض التصديري لبلادنا حتى يمكن أن تؤذي دورها كرافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي والصناعي؛
- ✓ تحفيز القطاع غير المهيكل للانتقال إلى القطاع المهيكل، لتدارك فرص النمو المهمة؛
- ✓ جعل العقار العمومي في خدمة الاستثمار على مستوى خلق مناصب الشغل؛
- ✓ الانتباه إلى التأثير السلبي للضغط الضريبي على النشاط الاقتصادي، والقدرة الشرائية للمواطن؛
- ✓ تكريس العدالة المجالية في مجال الاستثمار العمومي وفق ضوابط موضوعية تراعي تدارك الخصاص في هذا الباب؛
- ✓ رقمنة المساطر ونزع الصفة المادية عن المساطر المتعلقة بدراسة ملفات الاستثمار، مع تقديم خدمات الدعم والمواكبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة بصفة خاصة.

قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي:

وإذ ننوه بهذا المسح الشمولي الذي استهدف سبعة محاور تتعلق بالموارد البشرية لقطاع التربية الوطنية، التكوين الأساسي والتكوين المستمر لأطر هيئة التدريس، النقل المدرسي في الوسط القروي، التعليم المدرسي عن بعد، التعليم العالي عن بعد، منظومة التعليم العتيق والتكوين المهني الفلاحي، فإننا نؤكد توافق رؤيتنا لما نص عليه التقرير من تعداد للاختلالات والنقائص وما طرحه من توصيات ومقترحات لتجاوز تلك الاختلالات.

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين نسجل تكرار بعض الملاحظات والتوصيات في تقارير المجلس الأعلى بخصوص قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، مما يطرح أكثر من علامة استفهام لاسيما وأن بعض الملاحظات تقتضي تدخلات جذريا.

واقع القطاعات الإدارية والحكامة الترابية والتنمية المجالية:

يرتبط هذا المحور بأهداف الإصلاحات الكبرى، حيث السمة المشتركة بين هذه الإصلاحات هو تسريع التنمية المحلية وفق مقاربة مندمجة، لكن

للأسف اصطبغت هذه الإصلاحات بإيقاع بطيء أثر على أهدافها الكبرى، فأمام تنامي الاحتقان الاجتماعي جراء تحولات جيواستراتيجية وانحباس المطر وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية ومنظومة الأسعار.

لقد لجأت الحكومة إلى مضاعفة النفقات ذات الطبيعة الاجتماعية وبرزت الحاجة كما يؤكد التقرير إلى تنزيل توجهات النموذج التنموي ، من خلال تأهيل المنظومة الصحية والتعليمية وتحفيز الاستثمار ومراجعة النظام الجبائي وإصلاحه، ناهيك عن الإصلاحات التي تشمل القطاع العام وتعزيز الحكامة والتحول الرقمي وما تطلبه مشروع تنزيل الحماية الاجتماعية وتسريع تفعيل الإطار الجديد للاستثمار الذي يهدف خلق الثروة وضمان توزيع مجالي عادل، بالإضافة إلى إصلاح منظومة المؤسسات والمقاولات العمومية، وتطوير قطاعات حيوية كالماء والطاقة والصناعة الدوائية، دون إغفال الحفاظ على التوازنات المالية مع التحكم في النفقات، ودفع عملية تنزيل الجهوية إلى إيقاع سريع لإرساء عدالة مجالية اجتماعية.

هذه المشاريع والإصلاحات المهيكلة تعتبر مدخلا لإرساء دعائم نموذج تنموي حقيقي، لكن التساؤل المركزي هو ما الذي جعل الحكومة لا تلتزم بالآجال المحددة.

صحيح، لقد تحركت الحكومة لكنها تحركت متأخرة وعليها أن تلتزم بالمقترحات والملاحظات المسجلة، لأن هذه الإصلاحات الكبرى مترابطة ومنظمة الأهداف وتأخير بعضها يؤثر على تقدم البعض الآخر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV- مداخلة السيد وزير الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

حول "منظومة الاستثمار":

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

بداية اسمحوا لي أن أذكر بالأهمية الكبرى للاستثمار، الذي يعتبر قطاعا مصيريا وركيزة أساسية لتقوية الاقتصاد في بلادنا، خاصة في هاته المرحلة الجديدة، التي تتميز ببناء الدولة الاجتماعية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وميثاق الاستثمار الجديد، يجسد هذه الدينامية الإيجابية التي يعرفها مجال الاستثمار لتشجيع خلق مناصب شغل قارة وتقليص الفوارق المجالية.

وفي نفس سياق التوجيهات الملكية السامية، وقف تقرير المجلس الأعلى للحسابات على الإنجازات الكبرى التي حققها المغرب.

كما أعطى توصيات مهمة لتحقيق نقلة نوعية في مجال إنعاش الاستثمار.

1. تتعلق التوصية الأولى بتسريع استكمال إصلاح الإطار التحفيزي للاستثمار، وتوفير عروض تحفيزية جذابة وديناميكية:

وهذا بالضبط ما يمنحه الميثاق الجديد للاستثمار، والذي يضع أربعة أنظمة للدعم شاملة لكل فئات المشاريع الاستثمارية.

حيث تم إلى حد الآن، تفعيل 2 أنظمة للدعم من أصل 4.

وبفضل الميثاق الجديد للاستثمار، تم توحيد أنظمة الدعم المالي للاستثمار، من خلال إحداث "صندوق إنعاش الاستثمار".

2. أما التوصية الثانية، فتهم الحاجة لتحسين الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي من خلال وضع استراتيجية وطنية، من أجل تنمية الاستثمار وتحفيزه وإنعاشه:

وفي هذا الصدد، تشتغل الوزارة، في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية، المتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وخلق 500 ألف منصب شغل، في كل جهات المملكة، على بلورة استراتيجية وطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة وتنزيلها حسب البعد الجهوي والبعد القطاعي، مع السهر على الالتقائية بين كل المتدخلين.

3. وبالنسبة للتوصية الثالثة، فتتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية للاستثمار من خلال تكريس دور المراكز الجهوية للاستثمار في عملية الاستثمار.

في هذا الإطار، تم توحيد حكامة الاستثمار حول رئيس الحكومة، ووضع المراكز الجهوية للاستثمار تحت وصايته المباشرة، مع تفويض بعض الصلاحيات لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

وسنواصل تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، لتمكينها من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار، بتغيير القانون 47-18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

4. وأخيرا توصية رابعة تهم وضع خطة عمل حكومية في مجال تحسين مناخ الأعمال:

وفي هذا السياق أعلنت الحكومة في مارس الماضي، خلال الندوة الوطنية لمناخ الأعمال على إطلاق خارطة طريق متعددة السنوات تستجيب لأولويات المملكة فيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال.

V- مداخلة السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في البداية أود أن أعرب عن اعتزازي بالمشاركة في هذه الجلسة، تفاعلا مع التوصيات الواردة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021 حول تقييم منظومة التعليم العتيق.

وإذ أثمن التوصيات الواردة في هذا التقرير التي من شأنها المساهمة في

تحسين تدبير هذا المجال، يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر مجموعة من المعطيات بشأن مضامين التقرير، وكذا الإجراءات التي اتخذتها الوزارة أو التي ستتخذها في سياق تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات المتضمنة في التقرير الصادر عن المجلس.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لا يخفى عليكم أن التعليم العتيق هو تعليم اختياري يتميز بخصوصيته وبطابعه المتعدد الأبعاد بحيث يندرج في ميدان التربية والتكوين ويرتبط بالحقل الديني وبالمجالين الاجتماعي والتاريخي.

وعرف تأهيل التعليم العتيق تطورا نوعيا في تجديد هندسته البيداغوجية وتوحيد برامجه ومناهجه والارتقاء بالبنيات المادية لمؤسساته، والعناية بمختلف الأطر العاملة به، وكذا تلامذته وطلبته، ومع ذلك فهو يعاني من بعض الإكراهات، والصعوبات أصدر بشأنها المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي برسم سنة 2021 اثنتي عشرة توصية (12) همت مجالات التخطيط والبناء وتدبير المتمدرسين والمراقبة الإدارية والتربوية وتدبير الدعم، وتفعيل آليات التنسيق والتعاون.

ومن أبرز الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لتفعيل هذه التوصيات:

- ✓ إعداد نص قانوني جديد يؤطر التعليم العتيق ويحدد معالم واضحة للاستراتيجية التربوية الخاصة به ويؤطر حفظ القرآن الكريم بمؤسساته؛
- ✓ وضع خارطة طريق وبرامج عمل لمواصلة تأهيل منظومة التعليم العتيق؛
- ✓ وضع آليات لتقييم منظومة التعليم العتيق وتتبعها ومراقبة تدبيرها؛
- ✓ الاستمرار في الانفتاح وفتح قنوات التواصل والتعاون مع القطاعات المتدخلة في تدبير المنظومة التربوية الوطنية ببلادنا؛
- ✓ برمجة عمل اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للتعليم العتيق مرتين في السنة؛
- ✓ الاستمرار في إجراء الإحصاء السنوي لمؤسسات التعليم العتيق وفق المنهجية المتعارف عليها في هذا الشأن؛
- ✓ وضع تصنيف سنوي لمؤسسات التعليم العتيق حسب مردوديتها، وتحيينه؛
- ✓ تعميم مرجع مسار على تلاميذ مؤسسات التعليم العتيق، وذلك بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- ✓ إعداد نظام معلوماتي متكامل للتعليم العتيق في إطار النظام المعلوماتي المندمج للوزارة؛
- ✓ وضع الخريطة المدرسية بالتعليم العتيق وفق منهجية التخطيط تراعي خصوصيات وحاجيات هذا التعليم المجالية والترابية والاجتماعية؛
- ✓ الرفع من عدد المفتشين التربويين المعتمدين بالتعليم العتيق في أفق تحقيق التغطية الشاملة لجميع مؤسسات التعليم العتيق مع اعتماد مفتشين تربويين متخصصين بحسب الأطوار الدراسية؛
- ✓ الاستثمار الرقمي لتقارير المراقبة الإدارية والزيارات الصفية بمؤسسات التعليم العتيق؛
- ✓ إعداد دفتر تحملات وتنزيله لتأطير الدعم الممنوح لمؤسسات التعليم العتيق، وفق أهداف خارطة طريق التعليم العتيق؛
- ✓ إعداد دفتر تحملات يتضمن جميع المعايير التقنية والمعمارية المطلوبة بمؤسسات التعليم العتيق؛
- ✓ وضع برنامج عمل وطني وجهوي لصيانة مؤسسات التعليم العتيق.

السيد الرئيس السيدات؛

والسادة المستشارون المحترمون؛

ستستمر الوزارة من جهة في تجويد الإصلاحات التي يشهدها قطاع التعليم العتيق والتي تهم مختلف جوانبه التربوية والتدبيرية والمادية وفق مخطط إطار متكامل يراعي خصوصيات هذا القطاع، ويتطلع إلى الرفع من جودته التربوية، ومن جهة أخرى في ترقية التعليم الديني بالمغرب في إطار التعليم العتيق من خلال خصوصياته المتمثلة في الأهمية القصوى التي يوليها للقرآن الكريم والعلوم الشرعية وتميزه بانفتاحه على المواد العلمية والحديثة.

VI- مداخلة السيد وزير الداخلية:

بخصوص محوري **"الحكامة الترابية والتنمية المجالية"**، **"النقل المدرسي بالوسط القروي".**

السيد الرئيس المحترم؛

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم السنة المالية 2021، وهي مناسبة لأتقدم للسيدة الرئيس الأول بالشكر على عرضها الهام، وبالشكر كذلك للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على ملاحظاتهم واقتراحاتهم.

إن وزارة الداخلية تولي أهمية وعناية كبيرتين لتقارير هيأت الرقابة والحكامة ببلادنا، خصوصا تقارير المجلس الأعلى للحسابات التي تحيط القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية بالمراقبة والتقييم، وتساهم في تجويد أدائها من خلال ترسانة من الاقتراحات والتوصيات التي لا يمكن إلا التنويه بها.

وفي هذا الإطار، يسعدني أن أقدم لكم التوضيحات التي أعدتها الوزارة جوابا على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريره السنوي، وذلك فيما يتعلق **بالحكامة الترابية والتنمية المجالية**، وكذا **النقل المدرسي بالوسط القروي**.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

همت ملاحظات وتعقيبات وزارة الداخلية التي تم إدراجها في التقرير النهائي النقطة المتعلقة بالتعاون والتنسيق وكذا بتوصية تتعلق بمجال حفظ الصحة:

1. جانب مجهودات الجماعات الترابية في التنسيق والتعاون:

ارتكزت تعقيبات وزارة الداخلية على إبراز 3 نقاط أساسية وهي:

- الإشارة إلى اللجان الجهوية لليقظة الاقتصادية التي شكلت الإطار الأنسب لتحقيق التنسيق والتعاون؛
- إبراز دور الجهات في معالجة تداعيات الأزمة الصحية لكورونا؛
- الإشارة إلى دورية وزارة الداخلية للجهات فيما يخص دعم المقاولة.

إذ جاء نص التعقيب في التقرير النهائي كما يلي:

في إطار مجهودات التنسيق والتعاون المبذولة من طرف الجماعات الترابية، تم على المستوى الجهوي إحداث لجان جهوية لليقظة الاقتصادية تحت قيادة السادة الولاة وبانخراط رؤساء مجالس الجماعات الترابية بهدف ضمان الإدارة الاستباقية للأزمة المرتبطة بجائحة كورونا بطريقة فعالة مع مراعاة الخصوصيات والأولويات الجهوية.

وقد تضمنت التقارير الدورية لهذه اللجان الجهوية مجموعة من المقترحات الكبرى لمواجهة تداعيات هذه الجائحة شملت 5 أقسام محورية هي: دينامية ودعم ريادة الأعمال، الاستثمار والتشغيل، التنظيم والتطوير، الجانب الاجتماعي والضرائب والتسوية.

وفي نفس السياق، تم تعميم دورية وزارية لمواكبة ودعم المقاولات المتوسطة والصغرى من طرف الجماعات الترابية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

كما شاركت الجماعات الترابية ممثلة في المجالس الجهوية وجمعية الجهات في مجموعة من الورشات همت مراجعة القانون التنظيمي للجهات في شقه المرتبط بالاختصاصات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وذلك للانخراط في المجهودات الرامية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي لفترة ما بعد الجائحة.

2. جانب حفظ الصحة:

بالنسبة لمجال حفظ الصحة، فإن التقرير المنجز أدرج في التوصيات التعقيبات والملاحظات التي تمت إثارتها من قبل هذه الوزارة وكذا المجهودات المبذولة في هذا الشأن.

وجاء نص التعقيب في التقرير النهائي، كتعليق على توصية تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة بناء على تشخيص عميق لهذه الوحدات، كما يلي:

ارتباطا بالتوصية الأخيرة، فقد أوضحت وزارة الداخلية أنها تقوم بمواكبة الجماعات في مجال الوقاية وحفظ الصحة لتجاوز الصعوبات التي يعاني منها. وتضيف الوزارة أنها أطلقت برنامجين مهيكلين:

- برنامج تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، الذي انطلق سنة 2009 ويشمل حاليا 12 مدينة بكلفة إجمالية قدرها 158 مليون درهم؛
- برنامج إحداث مجموعات الجماعات الترابية من أجل بناء وتجهيز مكاتب جماعية لحفظ الصحة 2019-2024 بكلفة إجمالية تصل إلى 536 مليون درهم، والذي يهدف إلى رفع التغطية الترابية من هذه المرافق إلى أزيد من 64% بحلول سنة 2024 من خلال إحداث 67 مكتبا لحفظ الصحة في إطار مجموع الجماعات الترابية لفائدة 696 جماعة.

كما تولي الوزارة عناية خاصة للأطر العاملة بمكاتب حفظ الصحة من خلال سعيها إلى ملاءمة وضعيتهم الإدارية والمالية مع نظرائهم بالقطاعات الأخرى، وكذا دعم قدراتهم المهنية وتقديم المواكبة القانونية والدعم التقني اللازمين.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه المعطيات تتعلق بسنة 2021، حيث أن مجال الوقاية وحفظ الصحة عرف حاليا عدة مستجدات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **بالنسبة لبرنامج إحداث مجموعات الجماعات الترابية من أجل بناء وتجهيز مكاتب جماعية لحفظ الصحة 2019-2024:** أصبح يهم هذا البرنامج إحداث 76 مكتبا جماعيا لحفظ الصحة مشتركا بين الجماعات الترابية بكلفة إجمالية تبلغ 608 مليون درهم، مما سيمكن من رفع التغطية الترابية من هذه المرافق إلى 71% بحلول سنة 2024.

- **بالنسبة للموارد البشرية العاملة بالمكاتب الجماعية لحفظ الصحة:** سيتم دعم هذه المكاتب الجماعية لحفظ الصحة بالأطر الطبية والبيطرية وشبه الطبية والتقنية، وذلك عن طريق حصة سنوية من الضريبة على القيمة المضافة، يتم تحويلها لفائدة الجماعات التي تضم مقر المجموعة المنخرطة في برنامج إحداث 76 مجموعة للجماعات الترابية، حيث سيتم دعم هذه المرافق بـ 152 طبيبا، 76 طبيبا بيطريا، 152 ممرضا و152 تقنيا لحفظ الصحة.

إن مصالح هذه الوزارة حريصة على مواكبة الجماعات الترابية من أجل تدبير أمثل لمالية هذه الجماعات خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي خلفتها جائحة كورونا وآثارها السلبية على المداخيل والنفقات حيث عرفت المداخيل تراجعا مهما أثر بشكل كبير على التزامات الجماعات الترابية؛

وفي هذا الإطار فقد استجابت الوزارة لطلبات مجموعة من الجماعات الترابية من أجل منح حصص دعم لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه شركائها.

وعليه فقد تم تقديم الدعم المالي اللازم لتمويل النفقات الإجبارية وموازنة ميزانيات الجماعات الترابية التي تعاني من عجز بمبالغ سنوية تتجاوز 800 مليون درهم، إذ بلغ خلال سنة 2022 عدد الجماعات المستفيدة حوالي 370 جماعة ترابية؛

وتعمل هذه الوزارة على حث الجماعات الترابية من خلال دوريات إعداد وتنفيذ الميزانية لكل سنة بضرورة عقلنة وترشيد نفقاتها والوفاء بالتزاماتها المالية خصوصا الإجبارية منها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تسريع التطبيق الكامل للجهوية المتقدمة، لما تحمله من حلول وإجابات للمطالب الاجتماعية والتنموية، بمختلف جهات المملكة وفي انسجام تام مع التوصيات الواردة في تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد إطار البرنامج الحكومي الحالي، خاصة فيما يتعلق باستكمال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، وتفعيلا لتوصيات المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة، قامت هذه الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير تتلخص في التالي:

2. فيما يتعلق بتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها:

قامت وزارة الداخلية بشراكة مع جمعية جهات المغرب وكافة القطاعات الوزارية المعنية بهذا الورش باعتماد إطار توجيهي يتعلق بتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة ووضع خارطة الطريق تمت المصادقة عليها من طرف القطاعات الوزارية المعنية ورؤساء مجالس الجهات وولاة الجهات خلال الاجتماع الدوري المنعقد بتاريخ 15 أبريل 2021، والتي تضمنت نتائج التشخيص التشاركي لأهم الإشكالات المرتبطة باختصاصات الجهة الذاتية والمشتركة وكيفية تجاوزها من خلال المحاور الآتية:

- **المحور الأول:** الملاءمة التشريعية والتنظيمية؛
- **المحور الثاني:** تعزيز مركزية وثائق التخطيط كمنطلق لتأطير ممارسة الاختصاصات وتفعيلها؛
- **المحور الثالث:** مأسسة وتنظيم آلية التعاقد الترابي، ولاسيما من خلال تفعيل الاتفاقيات الخاصة؛
- **المحور الرابع:** الانسجام بين اللامركزية واللاتمركز الإداري؛
- **المحور الخامس:** تثمين مسلسل مواكبة الجهات لتفعيل الاختصاصات؛
- **المحور السادس:** تجويد آليات الحكامة التنظيمية والمالية للجهات.

كما أن خارطة الطريق هاته تضمنت مجموعة من الآليات الإجرائية والعملية الهادفة إلى تمكين الجهة من تملك وممارسة اختصاصاتها الذاتية والمشتركة سواء على:

- **المدى القصير** من خلال وضع وتنفيذ برنامج عمل أولوي (prioritaire) مرتبط بالإقلاع الاقتصادي والتشغيل من خلال:
  - إصدار دورية مشتركة حول التفعيل الأمثل لممارسة اختصاص الجهة في مجال "دعم المقاولات"؛
  - إعداد دليل توجيهي خاص بدعم المقاولات (باللغتين العربية والفرنسية)؛
  - إعداد دليل توجيهي لتوطين وتنظيم مناطق الأنشطة الاقتصادية (باللغتين العربية والفرنسية؛
  - إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتحديد مسطرة إعداد تصميم النقل داخل الدائرة الترابية للجهة وتحيينه وتقييمه؛
  - إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتحديد منهجية مسلسل التعاقد بين الدولة والجهات وباقي المتدخلين؛
  - تفعيل مجموعة من اختصاصات الجهة الذاتية في إطار اتفاقيات خاصة؛
- **أو المدى المتوسط** بالاتفاق على استكمال تجويد تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة وذلك من خلال الملائمة التشريعية والتنظيمية سواء بالنسبة للنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة سواء لاختصاصات الجهة أو لاختصاصات القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجهة.

وفي هذا الصدد، تم إعداد مسودة أجندة تشريعية عرضت على اللجان الموضوعاتية للدراسة والتي تم تحديدها - خلال المرحلة الحالية - في أربع (04) لجان وهي:

- **لجنة التنمية الاقتصادية؛**
- **لجنة النقل؛**
- **لجنة التكوين المهني والتكوين المستمر والشغل؛**
- **لجنة البيئة.**

وباشرت استئناف أشغالها ابتداء من تاريخ 17 مارس 2023 بتزامن مع مجموعة من المستجدات التي تشكل مرجعيات أساسية تؤطر أشغال اللجان الموضوعاتية وهي:

- ✓ التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك نصره الله وأيده بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2022/2023 والتي أكد من خلالها جلالته على محورين رئيسيين: ندرة الماء والاستثمار؛
- ✓ تنزيل النموذج التنموي الجديد؛
- ✓ صدور القانون - إطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق الاستثمار؛
- ✓ البرنامج الحكومي 2021-2026؛
- ✓ انطلاق تنزيل برنامج مدن الكفاءات والمهن؛

- ✓ التوصيات الصادرة عن أشغال لجنة القيادة الاستراتيجية خلال اجتماعها الدوري المنعقد يوم الخميس 03 نونبر 2022.

وتسعى هذه الورشات الموضوعاتية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحديد الآليات الإجرائية المتعقلة بتفعيل ممارسة الجهة لبعض الاختصاصات التي يتعين إتمام إصدارها؛
- ✓ البت في مقتضيات مسودة مشروع المرسوم المتعلق بتحديد مسطرة إعداد تصميم النقل الجهوي؛
- ✓ اقتراح السيناريوهات المناسبة بخصوص بعض الاختصاصات في إطار الملائمة التشريعية والتنظيمية؛
- ✓ اقتراح النصوص التي تقتضي التعديل أو التتميم في إطار الملائمة التشريعية.

هذا، ولتجاوز التحديات سواء المرتبطة بالممارسة العملية لاختصاصات الجهة ذات الصلة بالملاءمة التشريعية، بصفة خاصة، أو تلك المتعلقة بصفة عامة بتنزيل مقتضيات القوانين التنظيمية المؤطرة للجماعات الترابية والتي أبانت التجربة والممارسة العملية عن بعض الصعوبات في تنزيلها، بادرت وزارة الداخلية إلى فتح ورش المراجعة العامة لهذه القوانين التنظيمية، لاسيما وأن بعض هذه المقتضيات شكلت موضوع أسئلة شفهية وكتابية وكذا مقترحات قوانين تنظيمية تعديلية صادرة عن مجموعة من الفرق البرلمانية بمجلسي النواب والمستشارين.

2. الجانب المالي:

تنفيذا لمقتضيات الفصل 141 من الدستور، ترصد الدولة بشكل تدريجي، نسبا محددة من ضرائب الدولة تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة في أفق بلوغ لسقف 10 ملايير درهم سنة 2021 (المادة 188 من القانون التنظيمي للجهات).

حيث أنه حددت قوانين المالية لسنوات 2021 و2022 و2023 سقف التحملات للحسابات المرصودة لأمور خصوصية " الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات" و"صندوق التضامن بين الجهات" على التوالي 9 ملايير درهم ومليار درهم.

فيما يتعلق **بالصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات**، لقد تم رفع نسب حصص الجهات من 2% إلى 5% بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات ومن 13% إلى 20% بالنسبة للرسم على عقود التأمين، كما يتم توزيع حصص الجهات من هذا الحساب حسب معايير عدد السكان، المساحة والمخصصات الجزافية.

بالنسبة **لصندوق التضامن بين الجهات** الهادف إلى ضمان التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من التفاوتات بين الجهات تخصص له 10% من حصة الجهات من الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات وذلك لتزويده بالمداخيل حيث حددت معايير توزيع هذه المداخيل بموجب المرسوم رقم 2.17.667 الصادر بتاريخ 20 نونبر 2017، كما نص نفس المرسوم على أن تحديد النسب المئوية المخصصة لكل معيار سيتم بمقتضى قرار لوزير الداخلية بعد استشارة رؤساء مجالس الجهات.

وفي هذا الصدد تم إعداد مشروع قرار لوزير الداخلية بتوزيع مداخيل صندوق التضامن بين الجهات اعتمادا على طبيعة المشاريع الممولة حسب أولويات السياسات العمومية. وتجدر الإشارة إلى أن المشاورات مع رؤساء الجهات تبقى قائمة.

أما **بالنسبة لصندوق التأهيل الاجتماعي**، فلقد تم إحداثه بمقتضى المادة 229 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات والذي يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية، والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات، وتم إحداثه لمدة اثنا عشر سنة ويعتبر رئيس الحكومة أمرا بقبض مداخيل وصرف نفقات صندوق التأهيل الاجتماعي.

وتطبيقا لمقتضيات المادة 230 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، قامت هذه الوزارة بدعوة رئيس الحكومة في سنة 2018، بتعيين ولاة الجهات آمرين مساعدين بقبض موارد وصرف نفقات هذا الحساب.

- **فيما يتعلق بالمبالغ المحولة للجهات:**

بالنسبة للولاية الانتدابية 2016-2021 قارب مجموع المبالغ المحولة للجهات مبلغ 42,53 مليار درهم أي حوالي 97% من حجم المبالغ المتوقعة في نفس الفترة؛

فيما يتعلق بسنة 2022 فقد تم تحويل ما يناهز 9,25 مليار درهم أي حوالي 93% من الموارد المتوقع رصدها خلال هذه السنة.

- **أما بخصوص صندوق التضامن بين الجهات (والذي يشكل 10% من مداخيل مجالس الجهات):**

قارب مجموع المبالغ المحصل عليها بهذا الصندوق ما مجموعه 3,3 مليار درهم مع متم الولاية الانتدابية السابقة أي حوالي 96% من حجم المبالغ المتوقعة في الفترة 2018-2021، أي منذ اعتماد قانون المالية لسنة 2018، القاضي بتفعيل رصد 10% من الصندوق الخاص لحصيلة الضرائب المرصودة للجهات إلى صندوق التضامن بين الجهات هذه الموارد بلغت إلى حدود شهر يونيو من هذه السنة 4.6 مليار درهم، علما أنه قد تم تحويل مليار درهم من هذه الموارد سنة 2020 لفائدة الحساب الخصوصي كوفيد-19.

وأخيرا، فإن وزارة الداخلية تعمل على تعزيز وتنويع الموارد المالية للجهات، فبالإضافة إلى المداخيل الجبائية، وصناديق الدعم الهبات والوصايا والاقتراضات من المؤسسات المالية الوطنية والدولية، وضعت مجموعة من آليات التعاون والشراكة (الشراكات بين الدولة والجهات والشراكات مع القطاعين العام والخاص).

3. إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات:

ترسيخا للجهة كرافعة للتنمية تنكب وزارة الداخلية على إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات على صعيد كل جهة بتمثيليات على صعيد كل عمالة وإقليم على الأقل، حيث أعدت إطارا قانونيا يتلاءم مع سياسة الدولة القائمة على الجهة بتشاور مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية علاوة على مختلف الفرقاء الاجتماعيين يتمثل في مشروع القانون رقم 83.21 يتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات وستسمح هاته الشركات بعقلنة الاستثمارات المُنجَزَة في القطاع، وبمعالجة الفوارق المجالية في توزيع الخدمات العمومية ذات الصلة كما تشكل مجالا مؤسساتيا مناسبا لالتقائية المتدخلين، وتَشارُكِ إمكاناتهم، والحفاظ على مكتسب تعدد الخدمات في هذا القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب قد صادق خلال جلسته العامة التشريعية ليوم الإثنين 12 يونيو 2023 على مشروع القانون السالف الذكر.

4 الموارد البشرية:

في إطار تنزيل القواعد التنظيمية للجهوية المتقدمة، عملت وزارة الداخلية على مواكبة مجالس الجهات من خلال تدعيم مواردها البشرية بهدف تمكينها من القيام بالأدوار الريادية التي تضطلع بها وفق مقتضيات دستور المملكة.

وقد تم تكريس هذه المواكبة على مستويين:

المستوى الأول: يتعلق بتمكينها من الكفاءات اللازمة، من خلال نشر وتتبع قرارات فتح مباريات التوظيف بجميع الدرجات والتخصصات ببوابة التشغيل العمومي وكذا بالبوابة الوطنية للجماعات الترابية.

وقد عرف العدد الإجمالي لموظفي مجالس الجهات تطورا نوعيا من حيث التأطير، إذ ارتفع بشكل ملموس من 404 سنة 2015 إلى 865 سنة 2023.

وبلغ عدد المناصب المالية المخصصة لهذه المباريات بالجهات خلال الربع الأول من السنة الجارية 55 منصبا مفتوحا.

- **المستوى الثاني:** يتعلق باستقطاب الكفاءات ذات تجربة وخبرة عالية لولوج مناصب المسؤولية بإدارات الجهات، وفي هذا الصدد، صدرت مجموعة من النصوص التنظيمية سنة 2021 منها:

- المرسوم المتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجهات والأجور والتعويضات المرتبطة بها؛
- قرار وزير الداخلية المتعلق بتحديد شروط وكيفيات التعيين في بعض المناصب العليا بإدارات الجهات.

ومن أجل تفعيل هذه المقتضيات صدر المنشور عدد D-7563 في 15 نونبر 2021 المتعلق بتأطير عملية التعيين في هذه المناصب العليا - التي يبلغ عددها 441 منصبا.

وإلى جانب هذه المناصب، تتوفر الجهات على الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع التي يترأسها مدير، والذي يتم تعيينه وفق الشكليات الواردة في المنشور رقم 278 بتاريخ 17 يناير 2022 ولتسيير إدارة هذه الوكالات تتوفر كل وكالة على 3 أقسام و6 مصالح.

ومن أجل تأمين استقطاب الأطر ذات تجربة وخبرة عالية بإدارات الجهات تقوم الوزارة بما يلي:

- ✓ نشر وتتبع قرارات فتح باب الترشيح ببوابة التشغيل العمومي وكذا بالبوابة الوطنية للجماعات الترابية؛
- ✓ مشاركة السيدة والسادة العمال المدراء بالمديرية العامة للجماعات الترابية في لجان انتقاء المترشحات والمترشحين لمنصبي المدير العام للمصالح ومدير الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع؛
- ✓ التأشير على قرارات التعيين من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية وفق المادة 124 من القانون التنظيمي رقم 111.14.

وتبقى مصالح وزارة الداخلية رهن إشارة مجالس الجهات لمواكبتها من خلال التأطير الجيد وجلب كفاءات كفيلة بالرفع من نجاعة الأداء بإداراتها وتحقيق التنمية الجهوية في مفهومها الشمولي، وفق التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بخصوص الارتقاء بتدبير الجماعات في الوسط القروي، فعلاوة على دعم الموارد الذاتية لهذه الجماعات الرسوم الجبائية التي جاء بها القانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، تم اعتماد نظام مندمج لتدبير مداخيل جبايات الجماعات الترابية (GIR-CT[5]) وذلك من أجل الرفع من قدرتها التدبيرية، ويمكن النظام السالف الذكر شسيعي مداخيل الجماعات الترابية ومجموعاتها عند استيفائهم للمداخيل من استخراج وصول وتصاريح الدفع بطريقة إلكترونية.

وفي هذا الصدد تم إصدار دوريات متعلقة بهذا الموضوع من بينها دورية مشتركة بين السيدين وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 03 مارس 2020، حول استعمال التدبير المندمج للمداخيل في إنجاز عمليات شساعة مداخيل الجماعات الترابية ومجموعاتها، ودورية السيد وزير الداخلية رقم 9229 بتاريخ 01 يوليوز 2020 المتعلقة بتعميم استعمال منظومة التدبير المندمج لمداخيل الجماعات الترابية.

وعلى هذا الأساس، يتعين على الجماعات في الوسط القروي السعي إلى تعزيز مواردها الذاتية ولاسيما الجبائية منها من خلال تفعيل مقتضيات القانون رقم 07.20 المشار إليه أعلاه وتحديث وعقلنة تدبير هذه الموارد على ضوء

[5] Système de gestion intégrée des dépenses et gestion budgétaire des Collectivités Territoriales.

الملاحظات والتوصيات المضمنة بتقارير المجلس الأعلى للحسابات.

وفي إطار الجهود المبذولة من طرف وزارة الداخلية لتمكين الجماعات الترابية من تجويد الخدمات المقدمة للساكنة المحلية، وأخذا بعين الاعتبار التغييرات التي طرأت على المجال الترابي والتطور الديمغرافي لهذه الجماعات والإكراهات التي يعرفها الحساب الخصوصي المتعلق "بحصة الجماعات الترابية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة"، تم تحديد الحصص الإجمالية من هذه الضريبة بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم والجماعات بناء على الموارد الضرورية لضمان تسيير المرفق العام، أخذا بعين الاعتبار أساسا عدد سكان الجماعة والمداخيل الذاتية للجماعة أو العمالة أو الإقليم والمجهودات التي تقوم بها المصالح الجبائية المحلية لتحسين مردوديتها، بهدف عقلنة النفقات الإجبارية وتحقيق انسجام بين جميع الجماعات الترابية. كما أن هذه الوزارة تقوم بعد دراسة الطلبات التي تتقدم بها الجماعات الترابية بتمويل نفقات التجهيز عن طريق منح من الحساب الخصوصي للضريبة على القيمة المضافة، ونخص بالذكر المشاريع الملتزم بها والمدرجة في اتفاقيات مؤشر عليها.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية، فيمكن الإشارة في هذا الصدد إلى النقط التالية:

1. الإطار الاستراتيجي للتنقلات الحضرية:

تعمل وزارة الداخلية حاليا على تحيين الاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية التي انطلقت منذ سنة 2008، وذلك بإعداد "خارطة طريق وطنية للتنقلات المستدامة في أفق سنة 2035"، تروم وضع رؤية واضحة ومتماسكة للتنقلات الحضرية المستدامة، وخطة عمل ملموسة وواقعية تخص جوانب مختلفة كالحكامة والتمويل وآليات التنفيذ (إلخ)، وترتكز على نهج قائم على تقييم مؤشرات الأداء ومقاربة التدبير المرتكز على النتائج.

2. الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع التنقلات الحضرية:

تعمل الوزارة حاليا على إعداد مشروع نص تشريعي خاص بالتنقلات الحضرية، يسعى إلى إعطاء تعريف دقيق للنقل الحضري وما بين الجماعات ويعمل على التخطيط والتنظيم له مع مراعاة احترام البيئة والسلامة لكل أنماط النقل داخل المحيط الترابي للتجمعات الحضرية أو هيئاتها.

كما تشارك الوزارة في إطار اللجان الموضوعاتية البين مؤسساتية المكلفة بتنزيل ورش الجهوية المتقدمة والتي تضم لجنة مكلفة بإتمام دراسة الاختصاصات الذاتية للجهة في مجال النقل، وذلك عبر:

- ✓ إعداد مشروع مرسوم متعلق بتحديد مسطرة إعداد تصميم النقل داخل الدائرة الترابية للجهة؛
- ✓ تنظيم خدمات النقل الطرقي غير الحضري للأشخاص بين الجماعات الترابية داخل الجهة.

3. تخطيط وتدبير التنقلات الحضرية:

تعمل الوزارة جاهدة على اتخاذ عدة تدابير وإجراءات من أجل ترسيخ آليات التخطيط المستدام، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والتقني والقانوني لتحفيز الجماعات الترابية على إنجاز مخططات التنقلات المستدامة، حيث تصل مساهمة الوزارة إلى 50% من تكلفة الدراسات. وبفضل هذه الدينامية أصبحت 12 مدينة تتوفر على مخططات للتنقلات الحضرية وستة مدن تواصل إنجازها بتكلفة بلغت حوالي 166 مليون درهم ساهمت منها الوزارة بما يفوق 82 مليون درهم.

ومن أجل تكريس نهج التخطيط في مجال التنقلات الحضرية، قامت وزارة الداخلية بإعداد دليل منهجي بشراكة مع البنك الدولي، يروم توحيد المنهجية والمعايير المتعلقة بمخططات التنقلات الحضرية المستدامة مع الحرص على توافقها مع الاستراتيجيات والتوجيهات والوثائق القطاعية. وتعمل الوزارة على تعميمه ونشره عبر ورشات مبرمجة خلال هذه السنة.

4. تدبير حركة السير وتوقف السيارات:

تعمل هذه الوزارة على تأسيس إطار مرجعي للتنقلات الحضرية المستدامة مبنية على مبدأ تعدد الأنماط.

يتمثل في الإنجازات التالية:

- ✓ إنجاز دليل لتنفيذ مخططات السير، يضع المنهجية والأدوات اللازمة من أجل تفعيله وتعميمه على الجماعات الترابية تطوير أنظمة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام من خلال تقديم الدعم التقني والتنظيمي والمالي للجماعات الترابية؛
- ✓ إعداد عقد تدبير مفوض نموذجي يحدد الأحكام التقنية والمالية التي يتعين اعتمادها في إطار التعاقد مع القطاع الخاص لتدبير مرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز الجماعي؛
- ✓ إعداد دليل مخططات وسائل النقل المستدامة الصديقة للبيئة؛
- ✓ العمل على تعميم مخططات السير والركن في المدن والحواضر التي يفوق عدد سكانها 200.000.

5. تطوير النقل العمومي الحضري:

تبذل هذه الوزارة المزيد من الجهود لتأهيل قطاع التنقلات الحضرية والنقل وعصرنته، وهو ما أسفر عن مجموعة من الإنجازات، تمثلت أهمها في إحداث شبكة للترامواي وخطوط من الحافلات ذات الخدمة العالية الجودة داخل مسارات خاصة مع تشجيع التصنيع المحلي للحافلات حيث تم تصنيع، إلى غاية اليوم، 279 حافلة.

6. تمويل قطاع التنقلات الحضرية:

تم إحداث صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن، منذ سنة 2007، والذي تم تتميمه وتعديله بموجب قانون المالية لسنة 2014، وذلك بغية تمويل مشاريع مسارات خاصة للترامواي والحافلات

ذات الجودة العالية بما يعادل 20 مليار درهم، إلى حدود سنة 2027.

كما تم صرف من هذا الصندوق ما يناهز 7.79 مليار درهم، إلى حدود 31 دجنبر 2022، لفائدة عدة مشاريع نذكر منها بالخصوص مشاريع الترامواي، وكذا الحافلات ذات الخدمة العالية الجودة واقتناء 350 حافلة للنقل الحضري.

كما تعمل الوزارة على استدامة تعبئة صندوق مواكبة النقل العمومي، الحضري تماشيا مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات، بإعداد إطار مرجعي لدراسة حول النمط الجديد لمواكبة الجماعات الترابية من طرف الدولة في قطاع النقل الحضري في ظل التوجهات الاستراتيجية لهذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

نظرا للأدوار المنوطة بالوكالات الحضرية، كآليات مؤسساتية للتخطيط والتدبير الحضري، تحرص وزارة الداخلية في إطار التنسيق المشترك مع القطاع الحكومي المكلف بالتعمير على اتخاذ كافة التدابير الرامية إلى الاستجابة للدينامية والتطور الحضري، ووضع الآليات الكفيلة بتأطير حركية التعمير، بغية تأهيل مجالاتنا الحضرية، وجعلها فضاءات رحبة قادرة على استقطاب الاستثمار والارتقاء بالمشهد العمراني والمعماري.

وفي هذا الإطار، فقد تم أساسا العمل على دراسة وتعديل بعض مقتضيات النصوص القانونية، وكذا دراسة وإعداد نصوص تنظيمية جديدة، تروم إلى مراجعة بعض الإجراءات المعتمدة نظرا لمحدوديتها، فضلا عن تبسيط المساطر التي من شأنها إضفاء مزيد من الوضوح على القواعد المنظمة لمجال التعمير، بما في ذلك احترام الآجال اللازمة لدراسة ومنح الرخص.

وكإجراءات مواكبة، فقد تم العمل على توجيه مجموعة من الدوريات المشتركة من أجل تبسيط وشرح مجموعة من المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل تهم على وجه الخصوص، الترخيص بالبناء بالوسط القروي، والمراقبة في مجال التعمير والبناء، بالإضافة إلى إعداد دلائل في مجال التعمير.

وفي مجال إعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ومعالجة الطلبات واستصدار التراخيص والوثائق القانونية من طرف الجماعات الترابية والسلطات المحلية، عملت هذه الوزارة على إطلاق مجموعة من الأوراش المتعلقة بالانتقال الرقمي من بينها منصة إلكترونية تفاعلية وموحدة، على صعيد مجموع تراب المملكة.

هذا، وتعمل وزارة الداخلية على تنزيل النصوص التنظيمية للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية.

أما فيما يتعلق بمحور حكامة وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق، فإن أجهزتها تخضع لمقتضيات القانون رقم 16.04 المتعلق بتهيئة واستثمار ضفتي أبي رقراق، حيث يحدد القانون السالف الذكر تركيبة مجلس الإدارة، ودورية انعقاد اجتماعاته، وفي هذا الإطار وجبت الإشارة إلى أن وزارة الداخلية تحرص خلال انعقاد اجتماعات مجلس إدارة الوكالة، على ضرورة التقيد الصارم بهذه المقتضيات، كما أن المجلس المذكور يطالب ممثلي الوكالة بضرورة تقديم التوضيحات اللازمة حول ما تم اتخاذه من إجراءات في إطار أجرأة التوصيات التي تم اتخاذها خلال اجتماعات مجلس إدارة وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق.

وفيما يخص مطالبة الوكالة باعتماد استراتيجية واضحة في مجال إحداث شركات جديدة تابعة لها أو حل تلك التي توجد في حالة توقف عن ممارسة أنشطتها، فجدير بالذكر أنه خلال اجتماعات لجنة الافتحاص يتم حث الوكالة على اتخاذ قرار واضح في شأن حل الشركات التابعة للوكالة والتي توقفت عن مزاولة أية نشاط، ويتم تحديد الأجل الأقصى لاتخاذ مثل هذه القرارات، تاريخ انعقاد أقرب مجلس الإدارة الوكالة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الوكالة واعية بضرورة تحديث وتحيين هيئات حكامتها، حتى تتماشى مع كافة التحولات، حيث بادرت في هذا الإطار بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية إلى مراجعة هيكلها التنظيمي، وهو الهيكل الذي تم التأشير عليه بتاريخ 14 يناير 2022.

ومن جهة أخرى، ومن أجل تنويع مصادر تمويل ميزانية الوكالة، بدل الاعتماد الحصري على منتوج تسويق العقارات التي تم تجهيزها، فالوكالة التزمت بالعمل على إنجاز دراسة تقنية من أجل إعادة تقييم نموذجها الاقتصادي.

كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية تدعو باستمرار الجماعات الترابية المعنية إلى تحويل ما تبقى في ذمتها كمساهمات مالية لحساب وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق وذلك لتمكين هذه الأخيرة من مزاولة أنشطتها بشكل طبيعي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أولت وزارة الداخلية من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقها في سنة 2005، اهتماما كبيرا وعناية خاصة **بالنقل المدرسي** ببلادنا، وذلك رغبة منها في المساهمة في تذليل العقبات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تُعيق ولوج التلاميذ إلى المؤسسات التعليمية، ولاسيما منهم أولئك المنحدرين من أوساط هشة بالوسطين القروي وشبه الحضري.

وفي هذا الإطار وإلى غاية متم سنة 2022 تم اقتناء أزيد من 3.500 حافلة للنقل المدرسي، مُساهمة بذلك بأزيد من 45% في الأسطول الوطني للحافلات المدرسية والذي يبلغ حوالي 7.700 حافلة مدرسية يستفيد منها 530 ألف تلميذ 82% منهم بالوسط القروي.

وعلاوة على تعزيز أسطول النقل المدرسي ببلادنا، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تقوم أيضا بتقديم الدعم اللازم لمختلف الهيئات المسيرة لهذا المرفق، وذلك بهدف تجاوز الإكراهات التي تواجهها وكذا العمل على تجويد الخدمات المقدمة للتلاميذ حتى يتسنى نقلهم إلى المؤسسات التعليمية في أحسن الظروف.

وفي نفس السياق وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف اللجان الإقليمية للتنمية البشرية في سبيل تدبير أمثل للنقل المدرسي بالوسط القروي، فإن هذا المرفق الهام تعتريه مجموعة من الإكراهات تتمثل بالأساس في:

- غياب نموذج للتدبير يُحدد إطاره المؤسساتي والمالي؛
- عدم تحديد المسؤوليات بشكل واضح؛
- ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين.

وسعيا منها إلى تذليل هذه الصعوبات تعمل **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية جاهدة في إطار مرحلتها الثالثة**، على حث كافة أجهزة الحكامة التابعة لها ومختلف الأطراف المتدخلة في هذا المجال على ضرورة بلورة نموذج أو نماذج تُمكن من تدبير أمثل لهذا المرفق وتؤطر كافة التدخلات المتعلقة به، وذلك بهدف تجاوز الاكراهات المحيطة به وتجويد الخدمات المقدمة، بما يُمكن من محاربة الهدر المدرسي وتشجيع التمدرس وخاصة في صفوف التلاميذ المنحدرين من الفئات الهشة والفقيرة.

في السياق ذاته وبناء على الفصل 79 من القانون التنظيمي رقم 112.14 الذي ينص على أن النقل المدرسي في المجال القروي يعد من الاختصاصات الذاتية الموكولة لمجلس العمالة أو الإقليم، فإن وزارة الداخلية من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية تقدم الدعم المالي والتقني لمجموعة من مجالس العمالات والأقاليم لاقتناء حافلات النقل المدرسي وتجويد خدمات هذا المرفق وتحسين حكامته وضمان استمراريته خاصة بالنسبة لبعض المجالس التي تعرف عجزا ماليا.

وفي إطار التحسيس بأهمية هذا المرفق ودراسة مختلف إشكالياته، تم تنظيم يوم دراسي وطني حول موضوع: "النقل المدرسي في العالم القروي بين إكراهات التدبير وسبل تطوير الخدمات"، من طرف الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم وبمشاركة هذه الوزارة (المديرية العامة للجماعات الترابية)، خلص إلى تقديم مجموعة من التوصيات همت المجالات، القانونية المالية البشرية والتدبيرية والتي توجد في طور الدراسة من أجل تفعيلها في أفق النهوض بهذا المرفق وتجويد خدماته.

وحاليا تنكب هذه الوزارة على إعداد مشروع دورية تتعلق بمرفق النقل المدرسي بالمجال القروي، تأخذ بعين الاعتبار مختلف توصيات المجلس الأعلى للحسابات واليوم الدراسي المنظم لهذا الغرض بهدف تأطير وضبط ممارسة هذا الاختصاص من قبل مختلف المتدخلين.

وتبقى وزارة الداخلية حريصة في إطار تقديم الدعم والمواكبة للجماعات الترابية على منح حصص جزافية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة لجميع العمالات والأقاليم بهدف الحد من التفاوتات الاجتماعية، بالإضافة إلى منح حصص استثنائية في حالة عجز العمالات والأقاليم عن أداء مساهماتها في اتفاقيات النقل المدرسي لضمان استمرارية خدمات هذا المرفق.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، إنه سميع الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.